

المحاضرة الأولى: الفصل التمهيدي: عموميات حول العمليات المصرفية

1. تعريف العمليات المصرفية وخصائصها

1.1. تعريف العمليات المصرفية

البحث عن تعريف قانوني شامل للعمليات المصرفية عمل غير مضمون النتائج، خاصة وأن الصناعة المصرفية كمشاط اقتصادي في تطور مستمر، والابتكارات المصرفية مستمرة من يوم إلى آخر. فما هو المقصود بالعمليات المصرفية؟

تعريف المشرع الجزائري: الأمر 11/03 والمتعلق بالنقد والقرض في المادة 66: تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.

وتطرق المشرع الجزائري لأول مرة للعمليات البنكية الإسلامية من خلال نظام رقم 02/20 المؤرخ في 15 مارس 2020، حيث أشار في المادة الرابعة إلى ما يلي: تُخصّص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات التالية: "المراجحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار".

وعرف قانون البنوك الأردني رقم (28) لسنة 2000 بالمادة 2/أ من الأعمال المصرفية بأنها: قبول الودائع من الجمهور واستخدامها بصورة كلية أو جزئية لمنح الائتمان وأي أعمال أخرى يقرر البنك المركزي اعتبارها أعمالاً مصرفية بموجب أوامر يصدرها لهذه الغاية.

بينما عرف نفس القانون الأردني السابق الذكر الأعمال المصرفية الإسلامية: هي الأعمال القائمة على غير أساس الفائدة في مجال قبول الودائع والخدمات المصرفية الأخرى وفي مجال التمويل والاستثمار بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

كما تطرق قانون المعاملات التجارية، القانون الاتحادي رقم 18 لسنة 1993م، لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عدد في الكتاب الثالث العمليات المصرفية كما يلي: الودائع والحسابات المصرفية، الحساب الجاري، الاعتمادات المصرفية وتشمل (القرض المصرفي، الكفالة المصرفية، فتح الاعتماد، الاعمال المستندي، العمليات على الأوراق التجارية، العمليات على الأوراق المالية، إيجار الخزائن.

وعرفها المشرع العماني من خلال القانون المصرفي لسنة 2000 في المادة 5: "الأعمال المصرفية" هي القيام بصفة رئيسية وكمجال عمل عادي:

استلام الأموال كودائع تحت الطلب أو لأجل أو ودائع توفير، وفتح الحسابات الجارية والاعتمادات، وتقديم قروض بدون ضمان وتمديد الاعتماد، وإقراض الأموال بضمان شخصي أو إضافي أو عقاري وأعمال بطاقات الائتمان، وإصدار خطابات الضمان وخطابات الاعتماد وتداولها، وصرف الشيكات والحوالات وأوامر الدفع والأدوات القابلة للتداول وتحصيلها، وقبول وخصم وتداول الأوراق المالية والكمبيالات والسندات الإذنية وغيرها من الأدوات القابلة للتداول، وبيع وتوظيف السندات والشهادات وغيرها من الأوراق المالية القابلة للتداول، وقبول المستندات المالية للحفظ، وممارسة الصلاحيات الإستثمارية، والقيام بأعمال الإستثمار وعمليات المصارف التجارية والأنشطة المالية الأخرى، التي يجوز أن تشمل، دون حصر، تمويل الشركات و المشاريع وأعمال سمسة الإستثمار والخدمات الإستشارية الإستثمارية وإدارة الإستثمار



وتعهد تغطية إصدارات الأسهم وخدمات أمانة العهد والإستئمان والتأجير والوساطة وتمويل الشراء التأجيري وأية أنشطة أخرى ماثلة يوافق مجلس محافظين على اعتبارها أعمالاً مصرفية أو شراء وبيع واستبدال العملة الأجنبية والمحلية أو موجودات نقدية أخرى على شكل نقود أو مسكوكات أو سبائك، على أن الأشخاص الطبيعيين الذين يزاولون فقط أعمال استبدال العملات الأجنبية والمحلية بالتجزئة والأشخاص الذي يديرون منشآت تجارية بالتجزئة وأماكن السكن والإقامة العامة التي تقوم باستبدال العملات الأجنبية خدمة لعملائها، يعتبر أنهم يمارسون الأعمال المصرفية.

بينما جاء في القانون 6.03 والمتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، ولاسيما في الباب الثالث والذي

يخص العمليات البنكية حيث عدها على النحو التالي:

- إصدار الأوراق والنقود المعدنية وترويجها وسحبها
- العمليات الخاصة بالذهب والعملات الأجنبية
- عمليات السياسة النقدية
- عمليات أخرى، وتمثل في:

حيث يمكن للبنك كذلك:

- أن يفتح ويمسك حسابات تحت الطلب وأي حسابات أخرى للودائع؛
- أن يقبل كوديعة القيم المنقولة والمعادن النفيسة والنقود وأن يكري الصناديق الحديدية؛
- أن يياشر جميع عمليات استخلاص المبالغ؛
- أن يجري جميع عمليات الصرف، سواء أكانت حلولاً أم بآجال؛
- أن يقوم بجميع العمليات البنكية بإذن الغير وحسابه، بقدر ما تكون تغطية العمليات المذكورة مقدمة أو منجزة لفائدة البنك؛
- أن يحصل على قروض ويمنحها وأن يقرض أو يقرض من أبنك أجنبية أو مؤسسات أو هيئات نقدية ومالية أجنبية أو دولية. وعند إجراء هذه العمليات، يطالب البنك بالضمانات التي يراها مناسبة أو يمنحها.

يمكن للبنك طبع الأوراق البنكية وسك القطع النقدية وكذا صنع الوثائق المأمومة سواء أكان ذلك لحسابه الخاص أو لحساب الاغيار.

يمكن للبنك أن يشتري الأملاك العقارية اللازمة لمصلحه أو لمستغله. كما يمكنه أن يبيع أو يقوم بمعاوضة الأملاك المذكورة حسب حاجيات استغلاله.

يمكنه كذلك أن يقبل برسم الرهن أو الرهن الرسمي أو الوفاء بمقابل، عقارات أو غيرها من الأملاك لتغطية ديونه المعلقة الأداء. كما يمكنه، لنفس الغايات، أن يشتري العقارات وغيرها من الأملاك التي رست عليه بالمزاد في بيع إجباري. ومراعاة لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة، يجب تفويت العقارات و الأملاك المشتراة بهذه الصفة.



يمكن للبنك أن يساهم في مؤسسات مالية عمومية يوجد مقرها بالخارج وكذا في مؤسسات مالية مغربية غير المؤسسات الخاضعة لمراقبته.

يمكن للبنك القيام بتوظيف أمواله الذاتية في شكل سندات متداولة.

وعرفت دولة تونس من خلال قانون 48 لسنة 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، على أن العمليات البنكية

تتمثل في:

- عمليات قبول الودائع من العموم، كيفما كانت مدتها وشكلها،
- عمليات منح القروض بجميع أشكالها،
- عمليات الإيجار المالي،
- عمليات خدمة إدارة القروض " الفكتورينغ"،
- عمليات الصيرفة الإسلامية،
- وضع وسائل الدفع على ذمة الجرفاء وإسداء خدمات الدفع.

مع مراعاة التشريع المالي الخاص الجاري به العمل، يمكن في حدود الاستثناءات المنصوص عليها بهذا القانون ممارسة العمليات التالية المرتبطة بالعمليات البنكية:

- الاستشارات والمساعدة في التصرف المالي والهندسة المالية،
- الخدمات التي تهدف إلى تسهيل بعث المؤسسات وتطويرها وإعادة هيكلتها،
- إدارة الممتلكات والتصرف في الأصول.

2.1. خصائص العمليات المصرفية:

أمام ضعف التعريف أصبح من الضروري تحديد خصائص العمليات المصرفية والتي يمكن جمعها كالتالي:

أ. الصفة التجارية : أغلب، إن لم يكن كل، دول العالم منحت العمليات المصرفية الصفة التجارية بحكم ماهيتها بغض النظر عن القائم بها.

ب. أنها ذات صفة تقنية تنظم الإجراءات المتبعة وتستخدم مصطلحات استقرت بالعمل المصرفي، هي ذات معان قد لا تتفق والمعنى اللغوي رغم أنها تفي بالأغراض التي توضح إرادتها أطرافها بالموضوع المتفق عليه، عملاً بالقاعدة " العبرة للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني."

ج. إتباع البنوك من حيث الموضوع أسلوباً واضحاً في النماذج المصرفية كالعقود وغيرها من حيث الشكل والموضوع بحيث تكون العلاقة واضحة بين أطرافها التعامل بعيدة عن اللبس والغموض وتصاغ بطريقة يسهل تفسير شروطها وتوضح ما يصبو إليه أطرافها في تعاملهم بطريقة قانونية مبنية على النظم التجارية والأعراف والعادات. أما من حيث الشكل فلها شكل خاص تتبعه كافة المصارف ذات آثار خاصة كالتعامل بالأوراق التجارية وغيرها.

د. تعتمد كافة البنوك في نماذجها على أسلوب موحد قد يصفها البعض بأنها عقود إذعان رغم بوضيحتها لحقوق وواجبات كل من البنك وعملائه. تأسيساً على الأسلوب الموحد لكافة النماذج ولعدم قيام البنوك بتعديل شروطها



بالإضافة لحاجة العملاء السريعة لإتمام التعامل يتم توقيع العملاء لهذه النماذج دون دراسة الشروط أو الدراية بتفاصيلها.

- هـ. تتميز القوانين المصرفية بأنظمة موحدة على المستوى الدولي كالاتمادات والكفالات وبوالص التحصيل والنقل وغيرها مما يتعلق بالتجارة الخارجية بحيث لا تعطي العميل المجال لتغيير أو تعديل نصوصها المطبوعة لأنها نظم عالمية مقننة بواسطة مشرعي غرفة التجارة الدولية وتطبق بين كافة الدول العربية والأجنبية.
- و. إن العمليات المصرفية تقوم دائماً على الاعتبار الشخصي أي على ثقة أطرافها (أو هذا هو المفروض) وهذا يسهل العمليات فالبنك ينظر إلى أخلاق عميله ومركزه المالي ليضمن في تعامله معه كما أن الاعتبار الشخصي الذي ينظره العميل من البنك هو نوع العمل والخدمة وحسن المعاملة والسرعة التي تختلف من بنك لآخر.

2. أنواع العمليات المصرفية والمبادئ التي تحكمها

1..2 أنواع العمليات المصرفية

من خلال ما نظرنا إليه سابقاً من تعاريف مختلفة للعمليات المصرفية يمكن أن نستنتج مجموعة عمليات مصرفية تقليدية وأخرى عمليات مصرفية حديثة.

أولاً: العمليات المصرفية التقليدية:

1. فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، وادخار، ولأجل وخاضع للإشعار). ولا تقتصر وظيفة البنك التجاري على مجرد قبول الودائع يقدمها الأفراد والهيئات بل تتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح وظيفة إيجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري وحث الأفراد والهيئات على الادخار. ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعين لدى البنوك التجارية إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

- حسابات جارية دائنة
- حسابات صندوق التوفير
- حسابات ودائع بإخطار
- حسابات ودائع لأجل

2. تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمن.

3. منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.

4. تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضماتها.

5. التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعاً وشراءً لمحففظتها أو لمصلحه عملائها.

6. تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.

7. تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.

8. التعامل بالعملات الأجنبية بيعاً وشراءً، والشيكات السياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية.

9. تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفه المقاصة، و صرف الشيكات المسحوبة عليها.

10. المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.



11. تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

ثانياً: الوظائف الحديثة:

1. القروض الاستهلاكية.
2. خدمات الإرشاد والنصح المالي
3. إدارة النقدية للمشروعات
4. التأجير التمويلي
5. المساهمة في تمويل المشروعات المخاطرة.
6. بيع الخدمات التأمينية.
7. تقديم الخدمات الاستثمارية للمضاربة في الأسهم.
8. تقديم صناديق الاستثمار وصناديق العوائد السنوية الدورية.
9. تقديم خدمات بنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة.
10. تقديم خدمات الثقة (ضمان تسوية الأوراق المالية).
11. تمويل المشروعات الامتياز.

2..2 المبادئ التي تحكم العمليات المصرفية

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلزم بها البنوك في أداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن

أهم هذه المبادئ ما يلي:

أولاً: السرية

إن المعاملات بين البنك وعملائه تقوم على الثقة المطلقة فيه وفي العاملين لديه. فالمدع حينما يودع أمواله بالبنك إنما يعهد إلى هذا الأخير ببعض خصوصياته التي تعد من أسرارها الخاصة. فلا يجوز للبنك أن يبيعها وإلا انصرف عنه المدعون، وكذلك فإن من المقترضين من البنك يعتبرون حاجتهم إلى القرض سراً خاصاً لهم، وإذاعته تضر بسمعتهم المالية وتزعزع الثقة فيهم، لهذا فإن التزام البنك بالسرية في معاملاته، إنما هو التزام عام تقتضيه أصول المهنة، وظروف معاملاته التي تتسم بالحساسية فائقة الحد.

ولا يجوز للبنك أن يمد أي شخص كان ببيانات عن أحد المتعاملين معه إلا بإذن من هذا الأخير، ويستثنى الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانا عن أحد المتعاملين مع البنك.

ثانياً: حسن المعاملة

إن المعاملة الحسنة التي يلقاها عميل البنك من العاملين فيه، هي الأساس في تحويل العميل العرضي إلى عميل دائم، وهي التي تجذب العميل إلى التعامل مع بنك بذاته مادامت الخدمات المصرفية التي تقدمها كافة البنوك واحدة، وواجب البنك أن يعني عناية فائقة باختيار العاملين فيه، ويعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه، ويجب أن يكون المصرفي صريحاً وحازماً في تقريره للأجور، متقد الذكارة وقوي الملاحظة حتى يستطيع أن يحكم بسرعة على أحوال العميل، ويجب أن يتصف بالشجاعة التي تجعله يقول " لا " دون حرج، مهما كانت العلاقة الشخصية التي تربطه بالعميل،



ويجب أن يتسم بالبشاشة التي تحب الناس إليه، كذلك فإن نبرة الإخلاص في صوت المصرفي، وما بيديه من شعور بالحرص على مصلحة عملائه لها أثر خاص على العميل.

ثالثاً: الراحة والسرعة

إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك، يغريه على كثرة التردد عليه، لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء، من إعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار. وليس معنى العمل على راحة العملاء أن يتقاعس العاملون في البنك عن تلبية طلباتهم بالسرعة الواجبة، فالمتردد على البنك يهمل أن ينصرف في أسرع وقت مهما كانت الراحة التي يتمتع بها أثناء الانتظار، لهذا يجب أن توضع الإجراءات الروتينية للعمل داخل البنك، بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون تعقيد. ومما يساعد على السرعة في إنجاز الأعمال بالبنك استخدام الأجهزة الآلية الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات، وتحقق الرقعة في تلك البيانات وتساعد على حفظ المستندات بالأسلوب السليم مما يمكن من استخراج ما يلزم في أقصر وقت، وتتيح الاتصالات السريعة مع الفروع أو المراسلين.

رابعاً: كثرة الفروع

- إن البنوك عامة والتجارية خاصة تسعى دائماً إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطه، وكثرة الفروع وانتشارها في مناطق جغرافية مختلفة تعود على البنك بفوائد كثيرة مثل:
- تيسير على عملاء البنك إجراء معاملاتهم وذلك بعدم الانتقال إلى إدارة البنك وما يترتب على ذلك من وقت ومال.
 - البنك ذا الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عنده الاحتياطي النقدي اعتماداً على تبادل المساعدات بين الفروع.
 - توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على جهات مختلفة فإذا كسدت صناعة ما في منطقة جغرافية فإن هذا الكساد لن يؤثر إلا على الفرع الموجود بهذه المنطقة وحده، ويمكن تعويض خسارة هذا الفرع بالأرباح الناتجة عن عمليات فروع أخرى.
 - السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى، وذلك بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عمولات عن عمليات التحويل.



المحاضرة الثانية: المحور الأول: عمليات الصندوق وإدارة الحسابات المصرفية

المبحث الأول: عمليات الصندوق:

المطلب الأول: مخطط الحسابات البنكية

حدد المشرع الجزائري من خلال النظام 04/09 المؤرخ في 23 يوليو 2009، والمتعلق بمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث حدد مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وهذا من خلال تقديم مدونة الحسابات التالية:

- الصنف 1: عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك

تسجل عمليات هذا الصنف النقدية والقيم في الصندوق وعمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك، تشمل عمليات الخزينة خاصة على القروض والإقتراضات وعمليات الأمانة التي تتم في السوق النقدية. إن العمليات ما بين البنوك تتم مع البنوك المركزية والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية بما فيها المراسلين الأجانب وكذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. بغض النظر عن آجال استحقاقها

- الصنف 2: عمليات مع الزبائن

تشتمل حسابات هذا الصنف على مجموع القروض الممنوحة إلى الزبائن وكذلك الودائع المستلمة من قبلهم، وتشتمل القروض للزبائن (حساب 20) على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن آجال استحقاقها. تتضمن حسابات الزبائن (حساب 22) محمل الموارد المتلقاة من الزبائن (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، قسائم الصندوق....) تنتمي أيضا إلى هذا الصنف، القروض والإقتراضات مع الزبائن الماليين وشركات الإستثمار وشركات التأمين والتقاعد وكذلك المؤسسات الأخرى المقبولة كمتدخل في سوق مظم. بينما تستثنى من هذا الصنف الاستخدامات والموارد المجمدة بسندات.

- الصنف 3: حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية

زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية، تسجل حسابات هذا الصنف أيضا الديون المجمدة بأوراق مالية.

تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات وأوراق التوظيف وكذا شهادات الإستثمار. تتم حيازة هذه الأوراق المالية قصد اكتساب عائد مالي.

كما يضم هذا الصنف، عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعلامات الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة.

- الصنف 4: القيم الثابتة

تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة. كما يضم هذا الصنف القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية أو غير مادية، بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط.

- الصنف 5: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة



تُجمع في حسابات هذا الصنف، مجموع وسائل التمويل في شكل حصص أو الموضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة. كما تظهر أيضا في هذا الصنف النواتج والأعباء المؤجلة - خارج دورة الاستغلال (الإعانات والأموال العمومية المحملة والضرائب المؤجلة على الأصول والضرائب المؤجلة على الخصوم والنواتج والأعباء الأخرى المؤجلة)، نتيجة السنة المالية.

- الصنف 6: الأعباء

تسجل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة، وزيادة على أعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة. كما تظهر فيه هذا الصنف مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة. كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية - الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة.

- الصنف 7: النواتج

تشمل حسابات هذا الصنف مجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة، زيادة على نواتج الاستغلال البنكي والمتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات عن خسائر القيمة المؤونات. تسجل استرجاعات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة في هذا الصنف. كما هو الحال للأعباء، يتم تمييز نواتج الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات. كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية - النواتج.

- الصنف 9: خارج الميزانية

تشمل بنود هذا الصنف على مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقاة، يتم تمييز مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل. وفي هذا السياق، تخصص حسابات مناسبة للالتزامات التمويل، والتزامات الضمان، والتزامات على الأوراق المالية والتزامات بالعملة الصعبة.

تتوافق التزامات التمويل مع وعود بالمساهمة مقدمة لصالح المستفيد. إن التزامات الضمان التي تمت في شكل كفالة على الخصوص، هي عمليات تلتزم من أجلها المؤسسات الخاضعة لصالح طرف آخر لتأمين العيب المكتتب من قبل هذا الأخير إذا لم يستطيع الوفاء به بنفسه.

يظهر على الخصوص في بند "التزامات الضمان" السندات المكفولة والتزامات القبول. ويتضمن بند "التزامات على الأوراق المالية" عمليات الشراء والبيع للحساب الخاص بالمؤسسة الخاضعة. كما تظهر أيضا في هذا البند التزامات الأخذ النافذ في عمليات الوساطة.

تتضمن الالتزامات على عمليات العملات الصعبة:

- عمليات الصرف نقدا طالما أن آجال الإجراء لا تزال نافذة.
- عمليات الصرف لأجل: عمليات بيع وشراء العملات الصعبة التي تقرّر الأطراف تأجيل إنجازها لدوافع أخرى غير آجال الإجراء.



■ عمليات الإقراض والاقتراض بالعملات الصعبة، طالما أن آجال وضع الأموال تحت التصرف لم تنقض بعد.

المطلب الثاني: قسم الخزينة (الصندوق)

أولا: تعريف قسم الخزينة (الصندوق):

يعتبر قسم الخزينة من أهم وأكثر أقسام البنك نشاطا وارتباطا بالعملاء أو الجمهور، فهو بمثابة القلب النابض بالنسبة لدورة عمليات البنك، في جميع أقسامه الفنية، ففيه تتجمع كل واردات البنك النقدية ومنه تخرج جميع مدفوعات البنك النقدية إلى الغير بعد استكمال دورتها المستندية في أقسام البنك الأخرى.

يختص قسم الخزينة (الصندوق) بتلقي الأموال النقدية التي يودعها العملاء، ودفع الأموال النقدية التي يسحبها هؤلاء العملاء بموجب شيكات أو أوامر دفع من حساباتهم أو حسابات أشخاص آخرين، وكذلك تحويل مبالغ مالية سواء داخل البنك من حساب إلى حساب آخر، أو من نفس الوكالة إلى وكالة بنكية أخرى عن طريق غرفة المقاصة أو كتابات حسابية، أو أوامر تحويل.

ثانيا: أقسام الخزينة (الصندوق): يحتوي كل بنك على ما يلي:

1. **الخزينة الرئيسية:** وهي عبارة عن صندوق البنك الرئيسي الذي تتم من خلاله عمليات قبض وصرف النقود وتكون موجودة في غرفة محصنة ومسلحة وتحفظ فيها موجودات البنك من العملات النقدية والمستندات ذات القيمة المالية كالأسهم والمستندات وغيرها، ويتم الاحتفاظ بمفاتيحها مع اثنين أو ثلاثة من الأشخاص ذوي المستويات الوظيفية العليا من ضمنهم أمين الخزينة.
- ولا تتعامل هذه الخزينة مع الجمهور ويكون نشاطها مقصورا على تزويد الخزائن الفرعية (الصناديق) بالنقود، واستلام النقد المتجمع في تلك الصناديق في نهاية اليوم بالإضافة إلى استقبال ودفع المبالغ المستلمة، أو الحولة من البنك إلى البنك المركزي وفروع البنك الأخرى، وفيما يلي أهم الأنشطة المتعلقة بعمل هذه الخزينة:
 - تمويل الصناديق الفرعية بالنقود صباح كل يوم وعند الحاجة أثناء العمل اليومي.
 - استلام النقد المتجمع من أمناء الصناديق وإيداعه في الخزينة في نهاية اليوم.
 - جرد الخزينة والصناديق الفرعية في نهاية عمل كل يوم ومطابقته مع الأرصدة الدفترية.
 - تزويد الفروع بالنقدية واستلام النقدية الواردة من الفروع.
 - إرسال النقدية إلى خزائن البنك المركزي واستلام النقدية الواردة من البنك المركزي.
 - الرقابة على عمل أمناء الصناديق الفرعية.

هذا ويتم ضبط حركة الإيداعات والمسحوبات التي تتم من الخزينة من خلال سجل حركة الخزينة الذي يحتوي على بيان بالرصيد السابق ومجموع الحركة اليومية المدينة (النقدية الواردة) والدائنة (النقدية الصادرة)، والرصيد المتبقي في نهاية اليوم.

2. **الخزينة الفرعية:** وهي عبارة عن الصناديق الفرعية التي يتم من خلالها عمليات القبض والصرف أثناء التعامل مع

الجمهور، ويوجد عادة أكثر من صندوق في البنك يخصص بعضها لعمليات القبض وأخرى للصرف أو تؤدي الوظائف معاً. وفيما يلي أهم الأنشطة المتعلقة بها:



أ. وظائف الصناديق الفرعية للمقبوضات:

- قبض المبالغ من العملاء.
- إعادة النقد المتجمع إلى الخزانة الرئيسية في نهاية العمل اليومي.
- تنظيم المستندات وكشف حركة الصندوق في نهاية اليوم.
- إجراء الجرد الفعلي للصندوق وإجراء المطابقة مع السجل وتسوية الفروقات إن وجدت.

ب. وظائف الصناديق الفرعية للمدفوعات:

- استلام النقد من الخزانة الرئيسية في بداية العمل اليومي وأثناء العمل عند الحاجة.
- دفع المبالغ للعملاء.
- إيداع النقد المتبقي في الصندوق في الخزانة الرئيسية في نهاية العمل اليومي.
- تنظيم المستندات وكشف حركة الصندوق في نهاية اليوم.
- إجراء الجرد الفعلي لرصيد الصندوق ومطابقته مع السجل وتسوية الفروقات إن وجدت.

في نهاية كل يوم يقوم أمين الصندوق الفرعي بإرسال نسخة من يوميته التي تتضمن عمليات الوارد والصادر مرفقة بالثبوتيات والمستندات والإشعار التي تؤيد عملياته الواردة في سجل اليومية إلى قسم محاسب المصرف، التي تقوم بدورها بعمل المطابقة الدورية بين المبالغ المدونة في سجل اليومية والشبوتيات المرفقة.

كما تقوم الأقسام الأخرى في البنك والتي تعكس عملياتها في قسم الصندوق بتنظيم يومية خاصة بعملياتها (كدائرة السندات المحسومة، دائرة المحفظة) وترسل أيضاً في نهاية اليوم إلى قسم محاسبة الفرع العمليات التي تحدث مع الصندوق، وذلك بهدف تدقيقها مع العمليات الواردة في سجل الصندوق، والتأكد من صحة العمليات المنفذة.

يقوم قسم محاسبة الفرع بتدقيق يومية الصندوق من خلال إجراء المطابقة بين المبالغ المدونة في سجل الصندوق والوثائق والمستندات المؤيدة لها، وكذلك إجراء المطابقة بين سجل اليومية الخاصة بالصندوق واليوميات المساعدة الأخرى المرسلة من أقسام المصرف الأخرى والتي تنعكس عملياتها في صندوق المصرف.



المحاضرة الثالثة: المحور الأول: عمليات الصندوق وإدارة الحسابات المصرفية (تكملة)

المطلب الثالث: الدورة المستندية، والمستندات والسجلات المستخدمة في قسم الخزينة (الصندوق)

أولاً: المستندات والسجلات المستخدمة في قسم الخزينة (الصندوق)

لأغراض ضبط حركة الخزينة والصناديق الفرعية التابعة لها يتم في نهاية كل يوم إجراء الجرد الفعلي للخزينة الرئيسية والصناديق الفرعية وضبط حركة النقد الوارد والصادر من الخزينة بعد التأكد من سلامة وصحة العمليات التي تمت خلال اليوم، وفيما يلي بيان بأهم المستندات والسجلات المستخدمة في قسم الخزينة:

- مستندات الإدخال والإخراج النقدي من وإلى الخزينة؛
- إشعارات القيد المدبنة والدائنة؛
- كشف حركة النقدية الواردة؛
- سجل مخزون البنك من العملات المحلية والأجنبية؛
- قسائم الإيداع النقدي سواء للحسابات الجارية أو الودائع؛
- الشيكات المقدمة للصرف من أصحاب الحسابات الجارية؛
- كشف بحركة النقد الوارد والصادر؛
- سجل الخزينة، بوصية الخزينة، اليوميات السائدة؛
- فيش المقبوضات النقدية؛
- مستندات الصرف وإيصالات الدفع.

ثانياً: الدورة المستندية لعمليات قسم الخزينة (الصندوق)

يقوم قسم الخزينة بتنفيذ المهام الموكولة له من خلال مهمتين رئيسيتين هما:

1. عمليات القبض:

- يقوم الموظف المختص " أمين الصندوق " بإثبات كل عملية نقدية واردة في حساب الصندوق الفرعي حسب الخانات التحليلية في السجل.
- يستلم أمين الصندوق النقد الوارد إليه من عملاء البنك والنتائج عن المعاملات المختلفة مثل الإيداع في الحساب الجاري أو قبض قيمة الأوراق التجارية المسحوبة على العملاء أو قبض قيمة العملة المحلية مقابل صرف عمله أجنبية أو قبض قيمة الأوراق المالية المباعة.
- يحرر أمين الصندوق إيصال استلام نقد (قسيمة) من أصل وصورتين، تسلم الصورة الأولى إلى العميل مختومة بختم البنك ومؤشر عليها من قبل أمين الصندوق، وترسل صورة منها إلى مركز حسابات العملاء بقسم الحسابات الجارية للقيد في حساب العميل الجاري، إذا كانت العملية تتعلق بإيداعات نقدية في الحساب الجاري للعميل، أما الصورة الثانية تبقى في قسم الخزينة للإثبات في سجل الصندوق.
- في نهاية العمل اليومي يتم حصر المبالغ المقبوضة وبيان أنواعها وإثباتها في السجل المخصص لهذا الغرض.



2. عمليات الصرف (الدفع):

- يتم استلام النقدية في صباح كل يوم من الخزينة الرئيسية وتودع في الصندوق الفرعي للمدفوعات.
- يتم الدفع للمستفيدين بموجب شيكات مسحوبة على البنك، أو أذونات صرف بعد التأكد من شخصية العميل (المستفيد) وسلامة توقيع صاحب الشيك وكفاية الرصيد والتأكد من عدم وجود موانع قانونية تحول دون صرف الشيك.
- يقوم أمين الصندوق بإثبات كافة عمليات الدفع في السجل المخصص لذلك الغرض وحسب الخانات التحليلية الواردة به.
- يقوم أمين الصندوق بتجميع المبالغ المدفوعة والمقيدة في السجل حسب طبيعتها.

المطلب الرابع: التسجيل المحاسبي لعمليات الصندوق

أولاً: المعالجة المحاسبية للعمليات النقدية على مستوى الخزينة (الصندوق) الرئيسية

1. إيداع رأس المال في الخزينة الرئيسية عند تأسيس البنك

100	من ح / الخزينة الرئيسية	XXXX	
56	إلى ح / رأس المال	XXXX	XXXX

2. إيداع مبالغ في الصناديق الفرعية

101	من ح / الصندوق الفرعي رقم	XXXX	
100	إلى ح / الخزينة الرئيسية	XXXX	XXXX

3. استلام مبالغ من الصناديق الفرعية

100	من ح / الخزينة	XXXX	
370	إلى ح / الصندوق الفرعي رقم	XXXX	XXXX

4. إيداع مبلغ مالي لدى البنك المركزي

110	من ح / البنك المركزي	XXXX	
100	إلى ح / الخزينة الرئيسية	XXXX	XXXX

5. سحب مبالغ من البنك المركزي

100	من ح / الخزينة الرئيسية	XXXX	
110	إلى ح / البنك المركزي	XXXX	XXXX



6. دفع مبالغ إلى فروع البنك

XXXX	XXXX	من ح / الفرع رقم	100	370
XXXX		إلى ح / الخزينة الرئيسية		

7. سحب مبالغ من فروع البنك

XXXX	XXXX	من ح / الخزينة الرئيسية	100	370
XXXX		إلى ح / الفرع رقم		

ثانياً: المعالجة المحاسبية للعمليات النقدية على مستوى الخزائن (الصناديق) الفرعية

لما كانت عمليات الصناديق الفرعية (المقبوضات والمدفوعات) تشكل من الناحية المحاسبية إما عملية قبض مبالغ أو دفع مبالغ، فإن لكل عملية من هذه العمليات حساب يقابلها، وهذا الحساب المقابل يتأثر به ويعده قسم آخر خلافاً لقسم الخزينة، فمثلاً لكل عملية قبض في الخزينة أو الصندوق (مدين) يجب أن يقابله قيد دائن إما أن يكون في قسم الحسابات الجارية أو قسم الأوراق التجارية (الكبيالات) أو قسم آخر.. الخ، وهكذا بالنسبة لعمليات الدفع حيث يكون الصندوق دائناً بينما هناك حساب آخر مدين قد يكون غالباً قسم الحسابات الجارية، ومن ذلك يتبين أن قيود عمليات الصندوق تشكل أحد طرفي القيد المحاسبي ويكون الطرف الآخر المكمل له في قسم آخر من أقسام البنك، ثم تصب كل هذه القيود في النهاية في قسم المحاسبة العامة (المركزية) والذي يجري بدوره القيد المحاسبي الآتي:

1. في حالة المقبوضات:

XXXX	XXXX	من ح / الخزينة الرئيسية	100	
XXXX		إلى مذكورين		
XXXX		ح / الحسابات الجارية		
XXXX		ح / الودائع		
XXXX		ح / التوفير		

2. في حالة المدفوعات:

		من مذكورين		
	XXXX	ح / الحسابات الجارية		
	XXXX	ح / الودائع		
	XXXX	ح / التوفير		



XXXX	إلى ح/ الخزينة الرئيسية	100
------	-------------------------	-----

وللتأكد من صحة أرصدة عمليات الخزينة في نهاية كل يوم، يقوم القسم بالآتي: ص

- مطابقة الرصيد الوارد في دفتر يومية الخزينة والصناديق الفرعية مع الرصيد الوارد في كشف حركة النقد لكل صندوق منها وللخزينة الرئيسية.
- إجراء الجرد الفعلي للخزينة ومطابقته مع الرصيد الظاهر في يومية الخزينة.
- إعداد كشف خلاصة القيود اليومية وإرسالها إلى قسم المحاسبة العامة بشكل دوري يوميا.



المحاضرة الرابعة: المحور الأول: عمليات الصندوق وإدارة الحسابات المصرفية

المبحث الثاني: إدارة الحسابات المصرفية

المطلب الأول: تعريف الحساب وأنواعه

أولاً: تعريف الحساب: هو عبارة عن رقم أو رمز تقترن به معظم العمليات المالية لصاحبه أثناء قيام علاقة بينه وبين البنك، ومن الناحية العملية أو القانونية هو اتفاق بين البنك الذي يفتحه والشخص (الطبيعي أو المعنوي) الذي يُفتح لصالحه لتنظيم بها العمليات المالية بينهما؛ سواء أكانت سحباً أم إيداعاً أم عملياتٍ أخرى.

وكذلك هو رمز شخصي بمعنى أنه لا يمكن لأي شخص مهما كان أن يتصرف فيه إلا صاحبه أو بأمر منه، ويتمثل هذا الأمر في الإمضاء على وثيقة السحب المتمثلة في الشيك ويمكن للحساب أن يلعب ثلاث أدوار أساسية و مهمة:

- الحساب عبارة عن وسيلة محاسبية تسمح للبنك بمراقبة العمليات المالية وتسجيلها واستخلاص النتائج المترتبة عن هذه الحركات سواء كانت قرض أو دين على الصك.
- يعتبر أداة تسوية بين البنك وصاحب الحساب.
- وأخيراً هو وسيلة ضمان بالنسبة للبنك، وبالتالي فهذا الدور ينبع من آلية عمل هذا الحساب ذاتها وذلك بالخصوص فيما يتعلق الحساب الجاري.

ثانياً: أنواع الحسابات: بصفة عامة، يمكن تمييز أربعة أنواع من الحسابات تبعا لطبيعة العمليات التي يقوم بها الأشخاص: الحساب للاطلاع والحساب الجاري، والحساب لأجل وأخيراً الحساب على الدفتر.

1. الحساب للاطلاع: الحساب للاطلاع هو ذلك الحساب الذي يتم فيه العمليات المالية للزبون بدون قيود أو شروط، فلا وقت يفرض عند السحب، ولا إشعار مسبق يطلب من أجل ذلك. فهذا الحساب هو أصلاً حساب بدون أجل، يمكن لصاحبه أن يسحب منه في أية لحظة يريدونها وبدون أي عراقيل من طرف البنك. ونظراً لأن كل عمليات السحب على هذا الحساب لا تتم إلا بواسطة الشيك، لذلك يسمى أيضاً "حساب الشيك". ويفتح الحساب للاطلاع لفائدة الأشخاص الطبيعيين من أجل تنفيذ عملياتهم المالية العادية. ومن خصائصه الأساسية أن يكون دائماً دائناً. وهذا يعني أنه لا يمكن السحب على هذا الحساب إلا في حدود الرصيد الموجود فيه.

2. الحساب الجاري: الحساب الجاري له نفس خصائص الحساب للاطلاع ولكنه يفتح لفائدة التجار لاستعماله في عملياتهم المهنية. وينبغي أن تكون هذه الحسابات مفصولة عن حساباتهم الشخصية كأفراد عاديين. ومن خصائصه الأساسية إمكانية أن يكون مدينا تبعا للتدفقات المالية لصاحب هذا الحساب. وهذا يعني أن البنك يمكنه السحب على هذا الحساب حتى ولم يكن به أي رصيد.

ما أساس التفرقة بين الحسابين؟ أساس التفرقة بين الحسابين يكمن في مدى السحب المسموح به على كل حساب. ففي حالة حساب الشيك، القاعدة هي أن يكون الحساب دوماً دائناً، بينما في حالة الحساب الجاري، ونظراً لطبيعة العمليات التجارية وعمليات التسوية المالية التابعة لها، فإن هذا الحساب يشهد حركة مستمرة، تفوق في العادة الحركات



المسجلة على مستوى حسابات الشيك، ويمكن أن يستفيد أصحابها من تسهيلات الصندوق التي تقدمها البنوك، وخاصة في ظل الضمانات التي تقدمها طبيعة الحركة المستمرة لهذا الحساب. في الواقع هذه هي القاعدة العامة للتفرقة بين الحسابين.

3. **الحساب لأجل:** على عكس الحساب للاطلاع، فإن الحساب لأجل يتطلب بعض الشروط والقيود عند استعماله. فالأموال تودع في هذا الحساب لفترة معينة ومحددة مسبقاً. ولكن لا يمكن لصاحبه التصرف فيها متى شاء. بل لا يمكن أن تسحب إلا بعد انقضاء هذه المدة. إن تجميد الأموال لا يكون دون مقابل، بل على العكس من هذا سوف يستفيد صاحب الحساب من وراء ذلك فائدة.

4. **الحساب على الدفتر:** وعلى عكس الحسابين السابقين، فإن الحساب على الدفتر لا يتطلب استعمال الشيكات أثناء العمليات القائمة بين البنك وزبونه. وعلى هذا الأساس، فإن كل عمليات السحب والإيداع تسجل وجوباً في دفتر خاص يسلم لصاحب الحساب عند فتحه. وهذا الحساب شخصي جداً، حيث لا يمكن لصاحبه أن يعطي أمراً لفائدة الغير. وهو مثل حساب الشيك لا يمكن أن يكون مديناً. كما يمكن لصاحبه أن يستفيد من فائدة مثلما هو الشأن في الحساب لأجل.

المطلب الثاني: شروط فتح الحسابات المصرفية وحالات خلقها

أولاً: شروط فتح الحساب المصرفي

إن فتح الحساب يعني إقامة علاقة مالية بكل ما يترتب عنها بين الزبون والبنك، لذلك يجب أن تتوفر بعض الشروط القانونية والتنظيمية لهذه العملية وهي حسب النصوص والتنظيمات الجزائرية مثلاً كما يلي:

- إذا كان الشخص طبيعياً فيجب أن يتمتع بالأهلية القانونية وهي 19 سنة كاملة، أما الذين لم يبلغوا هذا السن القانونية فيمكنهم فتح حساب ولكن برخصة الولي أو الوصي، أما حساب الادخار (حساب الدفتر) فيتم فتحه للأولاد في أي سن من طرف الوصي الشرعي الذي يقوم أيضاً بعمليات السحب والإيداع لصالحهم.
- إذا كان الشخص معنوياً فيجب على البنك أن يتأكد من الشخصية القانونية للشركة كما يجب أن يتأكد من الشخص أو الأشخاص المفوضين قانوناً لتمثيل الشركة والإمضاء باسمها.
- إثبات ممارسة النشاط التجاري خاصة بالنسبة للشخص الطبيعي التاجر بتقديم نسخة من السجل التجاري.
- ملء بطاقتين إضافة إلى وثيقة فتح الحساب بالمعلومات الضرورية على إمضاء الشخص للرجوع إليه عن الضرورة، أما الوثيقة فتتضمن الشروط المتفق عليها مثل كيفية عمل الحساب والفوائد والعمولات.... الخ.

في بعض الدول يمكن فتح حساب مشترك لشخصين أو عد أشخاص على الشيوع بينهم، كالحساب الذي يُفتح للورثة بعد وفاة المورث وقبل إجراء القسمة. وفي هذه الحالة لا يجوز للبنك القيام بأي عملية على هذا الحساب إلا بتوقيع جميع أصحاب الحق فيه، ما لم يكن هؤلاء قد فوضوا وكيلاً عنهم.

ثانياً: حالات غلق الحساب المصرفي

قبل الحديث عن إقفال الحسابات من المفيد أن نذكر بالفرق الموجود ما بين الحساب المرصد والحساب المقفل. فالحساب المرصد هم ذلك الحساب الذي تجمع فيه المبالغ الدائنة والمبالغ المدينة وإخراج الفرق ووضعها في الجهة التي تحتوي المبلغ الأصغر مع تبيان طبيعته المحاسبية. والحساب المرصد يمنك استعماله بعد ترصيده لإجراء عمليات أخرى. بينما الحساب



المقفل هو ذلك الحساب الذي يشطب تماما من جدول الحسابات بالنسبة لصاحبه. ولا يمكن استعمال الحساب المقفل مرة أخرى لإجراء عمليات أخرى لفائدة صاحبه.

ويتم إغلاق الحساب في الحالات الآتية:

- يُغلق الحساب عند انتهاء العملية التي فتح من أجلها، كما هو الشأن بالنسبة لاعتماد Accréditif الذي يضع فيه البنك أموالاً تحت تصرف العميل لفترة محدودة.
 - يُغلق الحساب بطلب من أحد الطرفين، صاحب الحساب أو البنك.
 - يُقفل الحساب عند توقف صاحبه عن العمل التجاري (إذا كان تاجراً) لإفلاسه أو لأسباب أخرى.
 - يُقفل الحساب كإجراء عقابي من البنك ضد الزبون الذي لم يحترم الشروط المتفق عليها في العقد، وفي هذه الحالة يتم إخطار البنك المركزي بذلك.
 - يُقفل الحساب لانتهاء مدة حياة الشخص المعنوي والتي قد تختلف من دولة لأخرى.
 - يُقفل الحساب في حالة إفلاس البنك أو سحب اعتماده من طرف البنك المركزي وشطبه من قائمة البنوك.
- وهناك حالات يُجمد فيها الحساب دون إقفاله، وأهم هذه الحالات:
- يُجمد الحساب في حالة وفاة صاحبه، إلى غاية تسوية ما يتعلق بالوراثة، وتعيين من يخلف صاحب الحساب.
 - يُجمد الحساب بسبب نزاع قضائي، حيث يثبت المدعي بأن له حقوقاً على صاحب الحساب المدعي عليه، فتأمر الجهات القضائية المختصة بذلك.

المطلب الثالث: إدارة الحسابات الجارية

أولاً: عمليات على الحسابات الجارية: عمليات على كل حساب بنكي يفتح لغرض تسجيل عمليات حسابية خاصة بنشاط اقتصادي معين، ولو أن كل العمليات على الحساب تشترك في ما يلي:

1. عملية الإيداع

وهي تغذية الحساب بأموال يضعها الزبون في البنك. وتزيد عمليات الإيداع في رصيد حساب الزبون، كما تزيد من موارد البنك وتسمح له بزيادة قدرته على منح القروض.

2. عملية السحب

وهي العملية الثانية التي يمكن إجراؤها على الحسابات. وتتمثل في العملية العكسية للودائع. وعلى هذا الأساس، فالمسحوبات هي عبارة عن جميع الاقتطاعات التي يقوم بها الشخص من حسابه، مستعملاً في ذلك الشيك، أو بتقديم الدفتر في حالة الحساب على الدفتر. وتنقص عملية السحب من رصيد الحساب. ويمكن أن يكون إجراء مثل هذه العملية إما لفائدة صاحب الحساب أو لفائدة أي شخص آخر يؤمر بالدفع لصالحه من طرف صاحب الحساب شخصياً.

3. عملية التحويل:

تتمثل عملية التحويل في نقل الأموال من حساب على حساب آخر داخل نفس البن، أو بين حسابين مفتوحين في بنكين مختلفين، سواء كان هذين الحسابين لشخص واحد أو لشخصين مختلفين. وتتجسد هذه العملية باقتطاع مبلغ معين



من حساب المدين وإضافته إلى حساب الدائن. وتبعا لهذه العملية، ينخفض رصيد حساب الشخص المسحوب عليه ويزيد رصيد حساب الشخص المستفيد. وتتم عملية التحويل باستعمال ما يسمى بأمر التحويل أو باستعمال الشيك المسطر. ويتم التحويل من حساب لآخر داخل نفس البنك بواسطة عملية حسابية؛ أي مجرد تسجيل محاسبي دون أن يؤثر ذلك على الرصيد الكلي لهذا البنك من النقود المركزية أو القانونية. بينما يتم التحويل مابين حسابين مختلفين في بنكين مختلفين بتحويل حقيقي للأموال. ويتأثر رصيد البنكين بذلك؛ حيث يزيد رصيد البنك المستفيد من التحويل، بينما ينقص رصيد البنك الذي سحبت عليه الأموال. وعلى الرغم من ذلك، فإن عملية التحويل هذه لا تؤثر على الرصيد النهائي للنظام البنكي من النقود القانونية، باعتبار أن ما نقص لدى هيئة معينة من هذا النظام قد زاد لدى هيئة أخرى، مما يجعلان نتيجة هذه القوى المتعكسة بالنسبة للنظام ككل تكون معدومة.

ثانيا: قسم الحسابات الجارية:

1. تعريف قسم الحسابات الجارية: يعد قسم الحسابات الجارية من أكثر أقسام البنك حيوية ومرونة وحركة وأكثرها اتصالاً بالعملاء، لذا يعد هذا القسم من أهم الأقسام المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية. ويختص هذا القسم بشكل عام بفتح الحسابات الجارية للعملاء سواء كانوا أفراداً (أشخاص طبيعيين) أو مؤسسات وشركات (أشخاص معنويين) وذلك بقبول إيداعاتهم وتنفيذ طلباتهم المتعلقة بحساباتهم الجارية.

2. أنواع الحسابات الجارية: وتنقسم الحسابات الجارية في البنك إلى:

- حسابات جارية دائنة وتمثل في حسابات العملاء مقابل المبالغ التي قاموا بإيداعها، والتي يمكنهم السحب منها عند الطلب بموجب شيكات أو أوامر دفع أو حوالات، ويكون رصيد العميل في هذا النوع من الحسابات دائنا عادة.
- حسابات جارية مدينة وتمثل في قيمة التسهيلات الائتمانية (سلف، قروض) التي يحصل عليها العميل من البنك، ويكون رصيد العميل في هذا النوع من الحسابات مدينا.

3. العمليات الحسابية الرئيسية لقسم الحسابات الجارية: يمكن تلخيص أهم العمليات الرئيسية والمهام التي يضطلع بها قسم الحسابات الجارية بما يلي:

- فتح الحسابات الجارية المدينة والدائنة للعملاء.
- قبول الإيداعات بحسابات العملاء نقدا وبشيكات وحوالات.
- تنفيذ عمليات السحب من الحسابات الجارية
- احتساب الفوائد المدينة والدائنة والعمولات على الحسابات
- حفظ بطاقات) نماذج (التوقيع للعملاء
- إعداد دفاتر الشيكات البيضاء وتسليمها للعملاء
- إعداد كشوفات الأخطار المصرفية
- إعداد كشوفات الحسابات الجارية وإرسالها إلى العملاء
- إعداد وتنفيذ العمليات الحاسوبية المتعلقة بأعمال القسم.



المطلب الرابع: التسجيل المحاسبي لقسم الحسابات الجارية**أولاً: الدورة المستندية والمعالجة المحاسبية للحسابات الجارية الدائنة:**

تشمل الدورة المستندية والمعالجة المحاسبية لمعاملات الحسابات الجارية الدائنة ما يلي:

- معاملات الإيداع نقداً.
- معاملات الإيداع بال شيكات.
- معاملات السحب بشيكات.
- معاملات التحويل

أ. معاملات الإيداع نقداً: تتلخص الدورة المستندية لمعاملات الإيداع نقداً فيما يلي:

- تعبئة الإيداع نقدي التي تكون من أصل وعدة صور من قبل العميل تدقق من قبل الموظف أو قد يقوم الموظف نفسه بتعبئتها.
- يتقدم العميل إلى أمين صندوق المقبوضات ويسلمه قسيمة الإيداع مع المبلغ المراد إيداعه.
- ترسل نسخة من قسيمة الإيداع إلى الوحدة المحاسبية بعد تدقيقها وتستخدم كمستند قيد في يومية الحسابات الجارية.
- يتلقى قسم الصندوق نسخة من قسيمة الإيداع ليتم الإثبات بدفتر يومية الصندوق.
- يقوم قسم المحاسبة بتسجيل قيد مركزي في دفتر اليومية العامة بكل مبالغ الإيداع النقدية.
- وعند استخدام الكمبيوتر تستخدم أصل قسيمة الإيداع لإدخال البيانات الخاصة برقم الحساب والمبلغ إلى شاشة الكمبيوتر حيث يستخرج من الآلة الطابعة إشعار إضافة للعميل المودع بشكل آلي من أصل وصورة يسلم الأصل للعميل والصورة تحتفظ في البنك.

ويتم إثبات القيد المحاسبي لعملية الإيداع نقداً في دفتر اليومية العامة أو يتم آلياً كما يلي:

100	من ح / الخزينة (الصندوق)	XXXX
220	إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة	XXXX

ومن ثم ترحيل هذا القيد إلى ح / الحسابات الجارية و ح / الصندوق بدفتر الأستاذ العام.

ب. معاملات الإيداع بشيكات:

1. إيداع شيكات في الحساب الجاري للعميل مسحوبة على عميل له حساب في نفس الفرع.

تتم عمليات الإيداع بشيكات وفق الإجراءات التالية:

- يتقدم العميل إلى موظف الشباك ويقوم الأخير بفحص الشيك والتأكد من سلامة التوقيع عليه وسلامة النواحي الشكلية للشيك، ويعطى العميل حافظه إيداع شيكات ويتم تعبئة البيانات المدونة فيها، ويسلم العميل نسخة منها بعد التوقيع عليها من الموظف المختص.



- ترسل نسخة من الحافظة إلى وحدة مركز العملاء في قسم الحسابات الجارية للقيود في بطاقات حسابات العملاء، حيث يتم تعديل أرصدة حسابات العملاء.
- يتم قيد العمليات في دفتر اليومية المساعد للحسابات الجارية، وكذلك الأستاذ المساعد للحسابات الجارية.
- يتم إعداد ملخصات بحركة الحسابات (ملاحق يومية) وترسل إلى قسم المحاسبة المركزية للقيود في دفتر اليومية العامة ودفتر الأستاذ العام.
- يقوم قسم المحاسبة المركزية بإجراء القيد التالي:

220	من ح / الحسابات الجارية الدائنة (حساب العميل محرم الشيك)	XXXX
220	إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة (حساب العميل محرم الشيك)	XXXX

2. إيداع شيكات في الحساب الجاري للعميل مسحوبة على عميل له حساب في فرع آخر.

تتم عملية الإيداع وفق الإجراءات التالية:

- يتقدم العميل إلى موظف الشيك ويقوم بتعبئة حافظة من أصل وعدة نسخ، ويقوم الموظف المختص بفحص وتدقيق الشيك ويسلم نسخة للعميل كمستند دال على الاستلام موقعا عليه ومختوما بختم الاستلام.
- يرسل الشيك ونسخة الحافظة إلى مركز وحدة حسابات العملاء بقسم الحسابات الجارية حيث يتم تفرغ وتجميع الشيكات في كشوفات من أصل وصورة وترسل صور من الشيكات إلى الفرع المسحوب عليه إلكترونيا أو بريديا حيث يقوم الفرع المستلم لهذه الشيكات بالتأكد من صحة التوقيع وكفاية الرصيد المسحوب عليه.
- يتم إثبات العمليات في دفتر يومية الحسابات الجارية للمساعد، وكذلك الأستاذ المساعد للحسابات الجارية.
- يتم إرسال نسخة من الكشف المذكور والشيكات إلى قسم المحاسبة المركزية.
- يقوم قسم المحاسبة المركزية بإجراء القيد المحاسبي كالاتي:

■ عند إرسال نسخة من الشيك إلى الفرع المسحوب عليه الشيك يتم إجراء القيد التالي:

370	من ح / البنك فرع رقم	XXXX
220	إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة (العميل المستفيد)	XXXX

■ وفي حالة رفض الشيك لأي سبب من أسباب الرفض يتم إلغاء العملية بقيد عكس للقيود السابق كما يلي:

220	من ح / الحسابات الجارية الدائنة (العميل المستفيد)	XXXX
370	إلى ح / البنك فرع رقم	XXXX

■ في حالة عدم وجود حساب للعميل المستفيد يتم صرف مبلغ الشيك نقداً بالقيود التالي:

370	من ح / البنك فرع رقم	XXXX
100	إلى ح / الخزينة (الصندوق)	XXXX

3. إيداع شيكات في الحساب الجاري للعميل مسحوبة على عميل آخر له حساب في بنك آخر:



يقصد بهذه العملية قيام العميل بإيداع شيك لصالحه في حسابه في البنك ولكن المسحوب عليه يحتفظ بحساب جاري لدى بنك آخر مما يعني أن الساحب المستفيد هو عميل للبنك بينما المسحوب عليه هو عميل لبنك آخر، ونظراً لعدم إمكانية إجراء التسوية اللازمة بسهولة مباشرة بين البنكين، فإن البنك المركزي يوفر خدمة إجراء التسويات اللازمة بين كافة البنوك من خلال ما يعرف بغرفة المقاصة.

ج. معاملات السحب بشيكات (الدورة المستندية للسحب النقدي):

تتلخص الإجراءات المتعلقة في عمليات السحب النقدي كما يلي:

- يقدم العميل الشيك إلى الموظف المختص بقسم الحسابات الجارية، حيث يقوم بالتحقق من سلامة الشيك شكلياً وفيها وموضوعياً مثل مطابقة الاسم، التوقيع، التاريخ، المبلغ بالأرقام والحروف.
- يتم التأكد من مدى كفاية الرصيد للعميل المسحوب عليه الشيك وصحة توقيعه.
- يقوم أمين الخزانة بعد التأكد مما سبق بصرف الشيك للعميل.
- يتم إحالة الشيكات إلى مركز وحدة حسابات العملاء لتعديل بطاقات حسابات العملاء.
- يتم تفريغ البيانات الخاصة بالشيكات المعروفة في ملاحق يومية (ملخص الحركة اليومية).
- يتم إثبات بيانات الشيكات المعروفة في اليومية المساعدة والأستاذ المساعد للحسابات الجارية.
- يتم إحالة ملاحق اليومية والشيكات إلى قسم المحاسبة المركزية.
- يقوم قسم المحاسبة المركزية بالتأكد من سلامة العمليات مالياً وفيها ويجري القيد المحاسبي التالي:

220	من ح / الحسابات الجارية الدائنة (العميل المستفيد)	XXXX
100	إلى ح / الخزانة (الصندوق)	XXXX

د. الدورة المستندية للتحويل من الحسابات الجارية إلى الحسابات الجارية:

- يتم التحويل من الحسابات الجارية بقيام العميل بتعبئة نموذج طلب التحويل.
 - يتأكد الموظف المختص بقسم الحسابات الجارية من صحة البيانات، كفاية الرصيد وصحة التوقيع.
 - يتم تنظيم مستندات (إشعارات التحويل) مبينا بها المبلغ المحول والعمولة والمصاريف من أصل وعدة صور.
 - يسلم الموظف للعميل إشعاراً بما يفيد إجراء عملية التحويل.
- أما بالنسبة للقيود المحاسبية اللازم إجراؤها فهي كالآتي:

1. التحويل من حساب جاري إلى حساب جاري في نفس البنك:

220	من ح / الحسابات الجارية الدائنة	XXXX
220	إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة	XXXX

2. التحويل من حساب جاري إلى حساب جاري في فرع آخر:

220	من ح / الحسابات الجارية الدائنة	XXXX
-----	---------------------------------	------



XXXX		إلى ح / البنك فرع رقم	370	
------	--	-----------------------------	-----	--

3. التحويل من حساب جاري إلى حساب جاري في بنك آخر:

	XXXX	من ح / الحسابات الجارية الدائنة		220
XXXX		إلى ح / البنك	370	

أما التحويلات الواردة للبنك فتكون قيوداتها المحاسبية كالآتي:

1. التحويل الوارد من الفرع إلى الحساب الجاري للعميل:

	XXXX	من ح / البنك فرع رقم		370
XXXX		إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة	220	

2. التحويل الوارد من بنك آخر إلى الحساب الجاري للعميل:

	XXXX	من ح / البنك		370
XXXX		إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة	220	

ثانياً: الدورة المستندية والمعالجة المحاسبية للحسابات الجارية المدينة:

تمثل الحسابات الجارية المدينة نوعاً من التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك لعملائها الجيدين بضمانات معينة مثل كمبيالات، بضائع، أوراق مالية، عقارات ويتم فتح الحساب الجاري المدين في البنوك التجارية باسم العميل بعد تقديمه الضمانات المطلوبة ويتحدد مبلغ التسهيل حسب المراكز المالية للعملاء ونوع الضمانات المقدمة.

ويكون رصيد حساب جاري العميل الممنوح له التسهيل مدينياً، ويتم السحب منه في حدود سقف معين. وتحسب فوائد مدينة على أرصدة الحسابات الجارية المدينة في البنوك التجارية بشكل يومي بالنسبة للمبالغ التي تسحب من هذا الحساب على أساس الرصيد اليومي وتفيد على حساب العميل في نهاية الشهر.

أ. إجراءات فتح الحساب الجاري المدين: تتم إجراءات فتح الحساب الجاري المدين كما يلي:

- يتم استلام طلبات فتح حسابات جارية مدينة من العملاء.
- تدرس هذه الطلبات في ضوء الضمانات المقدمة مع استراتيجيه الائتمان للبنك.
- يرسل طلب العميل إلى مسؤول الائتمان في قسم التسهيلات.
- يقوم مسؤول الائتمان بتعبئة نموذج منح ائتمان مصرفي ويحتوي هذا النموذج على معلومات أساسية عن العميل وتقييم الضمانات المقدمة وعلاقة العميل مع البنك والغاية من الائتمان وطبيعته.
- يوقع مع العميل عقد جاري مدین بعد توصية مسؤول الائتمان وموافقة مدير الفرع أو المدير العام أو رئيس مجلس الإدارة بحسب مبالغ التسهيلات الممنوحة في ضوء الصلاحيات الممنوحة لهم.

ب. المعالجة المحاسبية للحسابات الجارية المدينة: بالنسبة للدورة المستندية لعمليات الإيداع والسحب في الحساب الجاري المدین لا تختلف عن الحساب الجاري الدائن.



حيث يتم من خلال الحساب الجاري المدين عدة عمليات محاسبية هي:

1. السحب من الحساب الجاري المدين نقداً: عندما يتم السحب من الحساب الجاري المدين نقداً يتم إجراء القيد التالي:

200	من ح/ الحسابات الجارية المدينة	XXXX
100	إلى ح / الخزينة (الصندوق)	XXXX

2. الإيداع في الحساب الجاري المدين نقداً: عندما يتم الإيداع في الحساب الجاري المدين نقداً يتم إجراء القيد التالي:

100	من ح / الخزينة (الصندوق)	XXXX
200	إلى ح / الحسابات الجارية المدينة	XXXX

3. الإيداع في الحساب الجاري المدين بشيك: في هذه الحالة تكون المعالجة بحسب الشيك المودع كما يلي:
- إيداع شيك مسحوب على عميل له حساب جاري في نفس الفرع.

220	من ح/ الحسابات الجارية الدائنة	XXXX
200	إلى ح / الحسابات الجارية المدينة	XXXX

- إيداع شيك مسحوب على عميل له حساب جاري في فرع آخر.

370	من ح/ بنك الفرع رقم	XXXX
200	إلى ح / الحسابات الجارية المدينة	XXXX

4. احتساب الفوائد على الحساب الجاري المدين: في نهاية الشهر تحتسب الفائدة الدائنة على الحساب الجاري المدين بطريقة النمر كما يلي:

$$\text{الفائدة} = \text{مجموع النمر} \times \text{معدل الفائدة} \times 1 / 360$$

ويتم إثباتها بالقيد التالي:

200	من ح/ الحسابات الجارية المدينة	XXXX
700	إلى ح / الفوائد الدائنة	XXXX



الفصل الثاني: تحصيل الشيكات وخصم الأوراق التجارية

المبحث الأول: تحصيل الشيكات

المطلب الأول: تعريف الشيك

هو من بين وسائل الدفع الأكثر انتشاراً إلى جانب النقود الورقية. وهو عبارة عن وثيقة تتضمن أمراً بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه. وقد يكون المستفيد شخص معروفاً ومكتوباً اسمه في الشيك، وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك محرراً لحامله. ولهذا فشيك هو عبارة عن سند لأمر دون أجل، وهو يشبه الكمبيالة باعتباره يتضمن عمليه بين ثلاثة أشخاص: الساحب أو صاحب الحساب، والمسحوب عليه الذي يكون بنكا والمستفيد.

ويتم تداول الشيك من يد يد، واستعماله في إجراء المعاملات. فإذا كان هذا الشيك محرراً باسم معين، فإن تداوله يتم بمجرد انتقاله من يد إلى يد.

والجدير بالذكر، الشيك باعتباره أمر من صاحب إلى البنك من أجل دفع مبلغ معين إلى شخص آخر، هو أساس ما يعرف بنقود الودائع. بحيث يسمح بتسوية المعاملات دون تحويل أموال حقيقية، بل بمجرد القيام بتسجيلات محاسبية في دفاتر البنك شعباً لاستلامه هذه الشيكات.

ويكون الشيك بالإضافة إلى الشكل العادي على أشكال منها:

1. **الشيك المسطر:** حيث يتم وضع خطين متوازيين في الزاوية العليا اليسرى للشيك عادة، ويتم تحويل رصيده من حساب إلى حساب دون تحويله إلى نقود قانونية عند دفعه من طرف المستفيد إلى البنك، فإذا كتب بين الخطين اسم بنك معين يتم التحويل إلى ذلك البنك فقط، أما إذا لم يكتب فانه يتم تكوين إلى أي بنك.
2. **الشيك المؤشر عليه:** وهو الذي يؤشره البنك لعميله بما يدل على وجود رصيد كاف، ولا يرتبط ذلك بزمن معين؛ إذ يمكن أن يتغير الرصيد بين لحظه وأخرى، بسبب عمليه سحب قد تتم بعد التأشير.
3. **الشيك المصادق عليه:** وهو يعني وجود رصيد بالمبلغ على الشيك، ويجمد البنك ذلك الرصيد إلى مده معينة هي مده صالحه الشيك (في الجزائر هي ثلاث سنوات و 20 يوماً)؛ بحيث يجب التسديد به خلال هذه المدة.

المطلب الثاني: تحصيل الشيكات المصرفية الداخلية (المحلية)

أولاً: الشيكات مقبولة الدفع:

هي عبارة عن شيكات عادية يتم خصمها من رصيد العميل لصالح مستفيد بناء على طلب العمل. وتتم المصادقة على الشيكات بما يفيد أنها مقبولة الدفع من قبل البنك. لهذا بعد المصادقة يصبح الالتزام بسداد الشيك على البنك وبالتالي تظهر الشيكات مقبولة الدفع في الميزانية في جانب الخصوم ضمن الالتزامات وتحديداً ضمن أرصدة ودائع مخصصة ومجمدة.

ثانياً: الدورة المستندية لإصدار الشيك مقبول الدفع

تتمثل الدورة المستندية لإصدار الشيك مقبول الدفع في ما يلي:

أ. يستقبل موظف خدمة العملاء العميل ويستلم منه شيكا مسحوباً على البنك وطلب إصدار شيك مقبول الدفع من أصل وصورة.

ب. يراجع الموظف الشيك ويتأكد من توافر البيانات الشكلية والموضوعية.

ج. يتم إدخال بيانات إصدار الشيك إلى الكمبيوتر ويوقع عليه الموظف بما يفيد الإدخال. وهذا يعني خلق قاعدة بيانات.



- د. يحال الشيك وطلب الإصدار إلى رئيس قسم خدمة العملاء لمراجعته المعاملة والتوقيع في المكان المخصص له.
- هـ. يستخرج إشعار الخصم المدين من أصل وصوره بقيمه الشيك والعمولة.
- و. يستلم رئيس قسم خدمة العملاء المعاملة ويختم الشيك بأنه مقبول الدفع ويوقع على الختم.
- ز. تحال المعاملة إلى نائب مدير الفرع لشؤون العمليات المصرفية الذي يراجعها ويوقع على ختم مقبول الدفع ويسلم الشيك للعميل بعد تصويره.
- ح. في نهاية اليوم يقوم المراجع في قسم الحسابات بمراجعته سند قيد اليومية مع المستندات المؤيدة والتوقيع بما يفيد صحتها.

ثالثا: المعالجة المحاسبية للشيكات مقبولة الدفع

تتمثل المعالجة للشيكات مقبولة الدفع فيما يلي:

أ. عند إصدار الشيكات مقبولة الدفع: عند إصدار الشيك مقبول الدفع يتم إجراء القيد التالي:

	XXXX	من ح / الحسابات الجارية الدائنة (جاري العميل)	
XXXX		إلى ح / الشيكات مقبولة الدفع	
XXXX		ح / عمولة الشيكات مقبولة الدفع	

ب. التصرف بالشيكات مقبولة الدفع: يتم التصرف في الشيكات مقبولة الدفع كما يلي:

1. صرف الشيك نقدا في نفس البنك الذي صادق على الشيك:

	XXXX	من ح / الشيكات مقبولة الدفع	
XXXX		إلى ح / الصندوق	

2. أضافه الشيك إلى حساب العميل في نفس البنك الذي صادق على الشيك:

	XXXX	من ح / الشيكات مقبولة الدفع	
XXXX		إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة (جاري العميل) المستفيد	

3. صرف الشيك عن طريق الفرع:

	XXXX	من ح / الشيكات مقبولة الدفع	
XXXX		إلى ح / الفرع	

4. تقديم الشيك عن طريق غرفه المقاصة:

	XXXX	من ح / الشيكات مقبولة الدفع	
XXXX		إلى ح / البنك المركزي	

5. استلام الفرع شيكات مقبولة الدفع مصادق عليها من فرع آخر وتم الصرف الشيك نقدا:

	XXXX	من ح / الفرع	
XXXX		إلى ح / الصندوق	



6. استلام الفرع شيكات مقبولة الدفع مصادق عليها من فرع آخر وتم إضافة قيمه الشيك إلى حساب العميل في نفس الفرع:

XXXX	من ح / الفرع		
XXXX	إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة (جاري العميل)		

مثال:

في 1 / 5 / 2008 كان رصيد حساب جاري شركه عدنان وإخوانه في البنك الوطني الجزائري فرع ولاية الجلفة دائما بمبلغ 700,000 دينار جزائري وفيما يلي العمليات الخاصة بالشيكات مقبولة التي تمت خلال الشهر:

1. في 5/5 طلبت شركه عدنان وإخوانه إصدار شيك مقبول الدفع لأمر مؤسسه حسان وإخوانه بمبلغ 300,000 دينار جزائري مقابل عمولة 0.002% .

2. في 10/5 تم صرف شيك مقبول الدفع لأمر شركه عدنان وإخوانه بمبلغ 200,000 دينار جزائري نقدا صادر من نفس الفرع.

3. في 13/5 تم إيداع شيك مقبول الدفع في حساب الشركة بمبلغ 150.000 دج.

4. في 17/5 تم إيداع مبلغ 100000 دج بشيك مقبول الدفع في حساب الشركة مصادق عليه من فرع الأغواط.

5. في 28/5 وصل إشعار إضافة من فرع المسيلة بمبلغ 400.000 دج قيمه شيكات مقبولة الدفع تم صرفها من قبل الفرع.

والمطلوب:

1. إجراء قيود اليومية اللازمة.

2. بيان تأثير هذه العمليات على كشف الحساب الجاري الدائن لشركه عدنان وإخوانه.

الحل:

1. إجراء قيود اليومية اللازمة:

المبالغ		البيان		
دائن	مدين			

		2008/05/05		
300,000	300,600	من ح/ الحسابات الجارية الدائنة (شركه عدنان وإخوانه). إلى ح/ شيكات مقبولة الدفع ح/ عمولة الشيكات مقبولة الدفع إصدار شيك مقبول الدفع لأمر مؤسسه حسان وإخوانه		
600				
		2008/05/10		
200.000	200000	من ح / شيكات مقبولة الدفع إلى ح/ الصندوق <u>صرف شيك مقبول الدفع نقدا</u>		
		2008/05/13		
150.000	150.000	ح/ شيكات مقبولة الدفع ح/ الحسابات الجارية الدائنة (شركه عدنان وإخوانه) إيداع شيك مقبول الدفع في حساب الشركة مصادق عليه من الفرع نفسه		
		2008/05/17		
100.000	100.000	ح/ فرع الأغواط ح/ الحسابات الجارية الدائنة (شركه عدنان وإخوانه) إيداع شيك مقبول الدفع مصادق عليه من فرع الأغواط		
		2008/05/28		
400.000	400.000	ح/ شيكات مقبولة الدفع ح/ فرع المسيلة وصول إشعار إضافة من فرع المسيلة تم صرفها من قبله		



البنك الوطني الجزائري		كشف حساب		شركة عدنان وإخوانه	
فرع الجلفة		الحلقة		الجلفة	
رقم الحساب: 7526		نوع الحساب: جاري دائن		العمللة: دينار جزائري	
التاريخ: 2008/05/31		الحركة		الرصيد	
التاريخ	البيان	منه	له	م = مدين.	د = دائن
		05/1	رصيد منقول		
5/5	عليكم شيك مقبول الدفع	300.000		400,000د	
5/5	عليكم عمولة الشيك مقبول الدفع	600		399.400د	
5/13	لكم شيك مقبول الدفع		150.000	459.400د	
5/17	لكم شيك مقبول الدفع		100.000	649.400د	

المطلب الثالث: تحصيل الشيكات المصرفية المبيعة

أولاً: تعريف الشيكات المصرفية المبيعة

الشيك المصرفي المباع عبارة عن أمر دفع يصدره البنك الساحب إلى بنك آخر (المسحوب عليه) بناءً على طلب العميل ويطلب فيه دفع مبلغ معين للمستفيد عند الاطلاع. ولا يختلف الشيك المصرفي الصادر عن البنك عن الشيك العادي من حيث ضرورة توافر البيانات الموضوعية والشكلية ومن حيث التظهير والتقدم.

ثانياً: الدورة المستندية للشيكات المصرفية المحلية المبيعة

- تتلخص الدورة المستندية لعملية إصدار شيك مصرفي خصماً من حساب العميل أو نقداً فيما يلي:
- يقوم العميل بتعبئة استمارة طلب شيك مصرفي التي يقدمها له موظف إصدار الشيكات المصرفية.
 - يقوم الموظف بالتأكد من استكمال بيانات الاستمارة مثل التاريخ واسم العميل ورقم حسابه واسم المستفيد وعنوانه وقيمه الشيك المطلوب وتوقيع العميل.
 - ترسل العملية إلى رئيس قسم خدمة العملاء ويؤشر على الطلب بالموافقة.
 - يقوم العميل بسداد قيمة الشيك والعمولة نقداً أو خصماً من حسابه آلياً واستخراج إشعار خصم (مدين) من أصل وصوره.
 - إدخال البيانات إلى الكمبيوتر في شاشة إصدار شيك مباع وهذا يعني خلق قاعدة بيانات.
 - يقوم موظف إصدار الشيكات البنكية بكتابه الشيك للعميل من أصل وصورتين. ويكتب مبلغ الشيك بلون مميز باستخدام آلة خاصة (آلة شيكر).
 - يرفع الشيك مع الطلب وإشعار الخصم أو سند القبض إلى رئيس قسم خدمة العملاء الذي يقوم بالمراجعة ويوقع على



- تحالف العملية مع مرفقاتها إلى نائب مدير الفرع للعمليات المصرفية لمراجعتها والتوقيع على الشيك ويختتم الشيك بختم البنك ويسلم الشيك للعميل مع نسخه من إشعار الخصم أو سند القبض بحسب نوع عمله تقديم مبلغ الشيك.
- يقوم المراجع في قسم الحسابات بمراجعة العملية مع سند قيد اليومية مع المستندات المؤيدة والتوقيع بما يفيد صحتها.
- يتم التسجيل في قسم المحاسبة العامة (في حاله التسجيل يدويا) في دفتر اليومية العامة والترحيل إلى دفتر الأستاذ العام.

ثالثا: المعالجة المحاسبية للشيكات المصرفية المحلية المباعة

تتلخص المعالجة المحاسبية للشيكات المصرفية المحلية المباعة في الآتي:

أ. عند إصدار الشيك المصرفي نقداً أو خصماً من حساب العميل:

عند إصدار الشيك المصرفي يتم إجراء القيد التالي:

XXXX	XXXX	من ح / الصندوق أو الحسابات الجارية (العميل...)		
XXXX		إلى ح / الشيكات المصرفية المباعة		
XXXX		ح / عمولة الشيكات المصرفية المباعة		

ب. التصرف في الشيكات المصرفية المحلية المباعة:

يتم التصرف في الشيكات المصرفية المحلية المباعة كما يلي:

1. صرف الشيك نقداً:

XXXX	XXXX	من ح / الشيكات المصرفية المباعة		
XXXX		إلى ح / الصندوق		

2. إضافه قيمه الشيك إلى حساب العميل:

XXXX	XXXX	من ح / الشيكات المصرفية المباعة		
XXXX		إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة (جاري العميل)		

3. صرف الشيك عن طريق الفرع:

XXXX	XXXX	من ح / الشيكات المصرفية المباعة		
XXXX		إلى ح / الفرع		

4. تقديم الشيك عن طريق غرفه المقاصة:

XXXX	XXXX	من ح / الشيكات المصرفية المباعة		
XXXX		إلى ح / البنك المركزي		

5. استلام الفرع شيكات صادرة من فرع آخر وتم صرف الشيك نقداً:

XXXX	XXXX	من ح / الفرع		
XXXX		إلى ح / الصندوق		



6. استلام الفرع شيكات صادرة من فرع آخر وتم إضافة قيمه الشيك لحساب العميل المستفيد من الشيك:

XXXX	من ح / الفرع	
XXXX	إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة (العميل...)	المستفيد

مثال:

في 2008/3/1 كان رصيد حساب جاري شركه عصام وإخوانه لدى البنك الوطني الجزائري فرع الجلفة دائنا بمبلغ 150.000 دينار جزائري. وفيما يلي العمليات الخاصة بالشيكات المصرفية التي تمت خلال الشهر.

1. في 5/3 وافق الفرع على بيع شيك مصرفي للشركة بمبلغ 50000 دج خصم من حسابها الجاري لديه وعمولة بمبلغ 500 دج دفعتها الشركة نقدا.
2. في 10/3 تم إيداع شيك مصرفي في حساب الشركة بمبلغ 60.000 دج صادر من فرع عين وسارة.
3. في 18/3 تم إيداع شيك مصرفي في حساب الشركة بمبلغ 30.000 دج صادر من نفس الفرع.
4. في 24/3 تم صرف شيك مصرفي بمبلغ 20.000 دج صادر من نفس الفرع.
5. في 27/3 تم صرف شيك مصرفي بمبلغ 10.000 دج صادر من فرع مسعد.

المطلوب:

1. إجراء قيود اليومية العامة في دفاتر البنك فرع الجلفة.
2. بيان تأثير العمليات السابقة على الحساب الجاري لشركه عصام وإخوانه.

الحل:

1. إجراء قيود اليومية العامة في دفاتر البنك فرع الجلفة.

المبالغ		البيان
دائن	مدين	
		2008/3/5
	50.000	من ح / الحسابات الجارية الدائنة (شركه عصام وإخوانه).
	500	ح / الصندوق
500.000		إلى ح / الشيكات المصرفية المباعة
500		ح / عمولة الشيكات المصرفية المباعة
		<u>إثبات بيع الشيك مصرفي خصما من حساب العمل</u>



60.000	60.000	2008/03/10 من ح / فرع عين وسارة إلى ح/الحسابات الجارية الدائنة (شركة عصام وإخوانه) <u>إيداع شيك مصرفي صادر من فرع عين وسارة</u>		
30.000	30.000	2008/03/18 ح/الشيكات المصرفية المباعة ح/الحسابات الجارية الدائنة (شركة عصام وإخوانه) إيداع شيك مصرفي صادر من نفس الفرع		
20.000	20.000	2008/03/24 ح/الشيكات المصرفية المباعة ح / الصندوق الصرف نقدا شيك مصرفي صادر من نفس فرع		
10.000	10.000	2008/03/27 ح / فرع مسعد ح / الصندوق صرف شيك مصرفي صادر من فرع مسعد		

2. إعداد كشف الحساب الجاري الدائن لشركة عصام وإخوانه

البنك الوطني الجزائري	كشف حساب	شركة عصام وإخوانه
فرع الجلفة		الجلفة
رقم الحساب:		نوع الحساب: جاري دائن
التاريخ: 2008/03/31		العملة: دينار جزائري
التاريخ	البيان	الحركة
		الرصيد



م = مدين. د = دائن	له	منه		
150,000 د			رصيد منقول	01/03
100,000 د		50,000	شيك مصرفي صادر	05/03
160,000 د	60,000		إيداع شيك مصرفي	10/03
190,000 د	30,000		إيداع شيك مصرفي	18/03

المطلب الرابع: تحصيل الشيكات المصرفية الخارجية

أولاً: تعريف الشيكات المصرفية المباعة الخارجية

الشيك المصرفي الصادر (المباع) الخارجي: هو أمر دفع يصدره بنك محلي إلى بنك الخارج لدفع مبلغ معين للمستفيد في الخارج بناء على طلب العميل.

ثانياً: الدورة المستندية والمعالجة المحاسبية لشيكات مصرفيه مباعة بالعملة الأجنبية:

لا تختلف الدورة المستندية لبيع (إصدار) شيك مصرفي خارجي عن الدورة المستندية لإصدار الشيك مصرفي بالعملة المحلية مع مراعاة احتساب المبلغ المعدل بالعملة المحلية.

أما بالنسبة للمعالجة المحاسبية فتتم كما يلي:

أ. عند إصدار الشيك المصرفي:

يتم إصدار الشيك المصرفي إما بخصم قيمه الشيك والعمولة من حساب العميل بالعملة الأجنبية أو يقوم العميل بسداد المبلغ نقدا بالعملة الأجنبية ويتم ذلك بالقيود التالي:

	XXXX	من ح/ الحسابات الجارية الدائنة (العميل...) أو الصندوق		
XXXX		إلى ح/ الشيكات المصرفية المباعة الخارجية		
XXXX		ح/ عمولة الشيكات المصرفية المباعة الخارجية		

ب. عند وصول إشعار من البنك المرسل في الخارج بصرف قيمه الشيك يتم إثبات ذلك بالقيود التالي:

	XXXX	من ح/ الشيكات المصرفية المباعة الخارجية		
XXXX		إلى ح/ البنك المرسل		

ج. عندما يقوم البنك المحلي بإرسال إشعار إلى البنك المرسل في الخارج بما يفيد قيامه بسداد قيمه الشيك الصادر وذلك خصما من حسابه الجاري لدى البنوك الأجنبية أو عن طريق حسابه لدى البنك المركزي يتم إثبات ذلك بالقيود التالي:

	XXXX	من ح/ البنك المرسل		
XXXX		إلى ح/ البنك المرسل (حسابات جاريه) أو البنك المركزي		

في 2008/3/1 طلبت شركة حنين من البنك الوطني الجزائري فرع الجلفة أن يبيع لها شيكاً مصرفياً 30.000 دولار خصماً من حسابها الجاري لديه بالدولار. كم قام البنك بخصم عمولة بمبلغ 300 دولار.
المطلوب: إثبات العملية السابقة في دفتر اليومية العامة (إذا علمت أن السعر الدولار 198 دج).
الحل:

قيود اليومية

المبالغ		البيان		
دائن	مدين			
		2008/03/01		
	5.999.40	من ح/ الحسابات الجارية الدائنة (شركة حنين)		
	0	بالدولار 30.300		
5.940.000		إلى ح/ الشيكات المصرفية المباعة الخارجية (30.000)		
59.400		ح/ عمولة الشيكات المصرفية الخارجية المباعة (300)		
		إثبات بيع شيك مصرفي بالدولار خصماً من حساب الشركة		

المطلب الخامس: تحصيل الشيكات المصرفية المشتراة الخارجية

الشيك المصرفي الوارد (المشترى)، هو عبارة عن أمر دفع يصدره بنك خارجي بناء على طلب عميل إلى بنك محلي يدفع مبلغ معين للمستفيد في الداخل.
وتتم المعالجة المحاسبية للشيكات المصرفية المشتراة (الواردة) الخارجية كما يلي:
أ. عند دفع قيمه الشيك: يتم صرف الشيك للمستفيد نقداً أو إضافته إلى حسابه الجاري بعد خصم العمولة. ويتم تنفيذ ذلك بالقيود التالي:

	XXXX	من ح/ الشيكات المصرفية المشتراة الخارجية		
XXXX		إلى ح/ الصندوق أو الحسابات الجارية الدائنة (العميل...)		
XXXX		ح/ عمولة الشيكات المصرفية المشتراة الخارجية		

ب. مطالبه البنك المراسل بالخارج بقيمه الشيك المصرفي:

	XXXX	من ح/ البنك المراسل		
XXXX		إلى ح/ الشيكات المصرفية المشتراة الخارجية		



ج. عند وصول إشعار تحويل بالعملة الأجنبية من المراسل بقيمة الشيك المصرفي الذي قد يتم صرفه إلى حساب جاري البنك في الخارج أو تحويله عن طريق البنك المركزي:

XXXX	من ح/ البنك المراسل (حسابات جارية) أو البنك المركزي		
XXXX	إلى ح/ البنك المراسل		

مثال:

في 2008/6/1 ي بلغ رشيد حساب جاري شركه حنين لدى البنك الوطني الجزائري فرع الجلفة 70.000 دولار، وفي 2008/6/5 اشترى البنك الوطني الجزائري فرع الجلفة شيكا مصرفيا من بنك أوف أمريكا لصالح شركه حنين وذلك بمبلغ 20.000 دولار بعد خصم عمولة بمبلغ 50 دولار. وقد تم تسجيل المبلغ في حساب جاري الشركة الدائن بالدولار.

المطلوب:

1. إجراء قيود اليومية اللازمة علما بان السعر الدولار 198 دج.
2. إعداد كشف الحساب الجاري الدائن لشركه حنين.

الحل:

1. إجراء قيود اليومية

المبالغ		البيان		
دائن	مدين			
3.950.100	3.960.000	2008/6/5 من ح/ الشيكات المصرفية المشتراة الخارجية إلى ح/ الحسابات الجارية الدائنة (شركه حنين) ح/ عمولة الشيكات المصرفية الخارجية المشتراة (500) إثبات شراء شيك مصرفي بالدولار لصالح شركة حنين وإضافة القيمة في حساب الشركة بعد خصم العمولة		
9900	3.960.000	2008/06/05 من ح/ البنك المراسل (بنك أوف أمريكا) 30.000 إلى ح/ الشيكات المصرفية المشتراة الخارجية 20.000 إثبات تحميل البنك المراسل بقيمة الشيك المصرفي		
3.960.000				



2. إعداد كشف حساب شركة حنين

شركة حنين		كشف حساب		البنك الوطني الجزائري	
الخلفة		الخلفة		رقم الحساب:	
نوع الحساب: جاري دائن				التاريخ: 2008/06/31	
العملة: بالدولار					
الرصيد م = مدين. د = دائن	الحركة		البيان	التاريخ	
	له	منه			
70.000د			رصيد منقول	01/06	
69.950د		50	عمولة شراء شيك مصرفي	05/06	
89.900د	19.950		قيمه شيك مصرفي	05/06	

الفصل الثاني: تحصيل الشيكات وخصم الأوراق التجارية

المبحث الثاني: تحصيل الشيكات عن طريق عمليات المقاصة المطلب الأول: تعريف المقاصة ووظيفتها

يقوم المصرف في إطار تأديته لخدمات العملاء بعملية تسوية للشيكات التي يودعونها في البنك والمسحوبة على بنوك أخرى من خلال ما يعرف بعملية المقاصة حيث يتولى القيام بهذا العمل قسم مختص داخل البنك يسمى (قسم المقاصة) تكون تبعيته غالباً لقسم الحسابات الجارية، و يتم تنفيذ المهام المناطة به من خلال عدة عمليات وإجراءات يتم جزء منها داخل البنك والجزء الآخر في غرفة المقاصة لدى البنك المركزي، حيث يجتمع مندوبو البنوك يومياً في جلسة واحدة، أو جلستين يتم عقدهما خلال اليوم الواحد وفي ساعات محددة لكل جلسة، وذلك لتبادل عملية الشيكات المسحوبة على كل منها وتسديد صافي الأرصدة الناتجة عن عمليات التبادل تحت إشراف مدير غرفة المقاصة في البنك المركزي.

أولاً: مفهوم المقاصة: هي عبارة عن تبادل مندوبي البنوك الأعضاء في غرفة المقاصة الشيكات المسحوبة على بنوكهم، حيث يستلم مندوب كل بنك الشيكات المسحوبة على بنكه من مندوبي البنوك الأخرى، ويسلم لهم الشيكات المسحوبة على بنوكهم، ويتم إجراء مقاصة بين قيم تلك الشيكات من خلال الحسابات الجارية للبنوك الأعضاء والمفتوحة لدى البنك المركزي.

ثانياً: وظيفة المقاصة:

- استلام الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى وفروعها، وتنظيم قسائم الإيداع.
- تنظيم الشيكات وترتيبها في المجموعات حسب البنك المسحوب عليه.
- إعداد قائمة إرسالية شيكات مقاصة من نسختين تحتوي بيانات عن الشيكات المسحوبة على كل بنك كرقم الشيك والمبلغ، ويحتفظ بها ضمن مغلف بداخله الشيكات المسحوبة لكل بنك على حده.
- إعداد وتنظيم قائمة موحدة تحتوي على خلاصة الشيكات المسحوبة على البنوك (نموذج تقديم شيكات) تتضمن اسم البنك المسحوب عليه تلك الشيكات وعددها وقيمتها.
- يتم تسليم النسخة الثانية من قائمة الإرسالية إلى مندوب البنك الآخر عند حضوره إلى غرفة المقاصة ويوقع بما يفيد استلامه إرسالية الشيكات والمغلف المرفق بها.

المطلب الثاني: الدورة المستندية لعمليات المقاصة في البنوك التجارية

- يستلم الموظف المختص من العميل المودع الشيك المسحوب على البنك الآخر ويطلب منه تعبئة قسيمة إيداع شيكات من أصل وصورة.
- يراجع الموظف الشيك مع قسيمة الإيداع والتأكد من صحة البيانات للشيك من الناحية الموضوعية والشكلية.
- يقوم الموظف بإدخال بيانات الشيك إلى الكمبيوتر من خلال شاشة شيكات مقاصة واردة، وهذا يعني خلق قاعدة بيانات يمكن من خلالها إصدار مستند شيكات مستلمة تحت التحصيل من أصل وصورة بمبلغ الشيك المطلوب تحصيله مقاصة.
- يرسل الشيك إلى الموظف المختص في قسم المقاصة الذي يقوم باستلام الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى.
- يقوم الموظف المختص في قسم المقاصة بتسجيل بيانات الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى من واقع هذه الشيكات بعد فرزها في كشف يسمى كشف شيكات المقاصة من أصل وصورتين ولكل بنك على حدة حيث يسجل فيه عدد الشيكات المقدمة وتاريخ الجلسة واسم البنك المسحوب عليه الشيكات ومبلغ الشيك ورقمه وتاريخه.
- ترفق الشيكات المسحوبة على كل بنك مع كشوفات شيكات المقاصة الخاصة بالبنك.
- يستلم مندوب البنك في غرفة المقاصة الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى ويوقع في خانة مستلم الشيكات وتحفظ نسخة من نموذج كشف شيكات مقاصة لدى البنك.



- يقوم مندوب البنك بالتأكد من صحة المبالغ المسجلة في كشوفات شيكات المقاصة، وإثبات إجمالي مبلغ الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى ولصالح عملاء بنكه في خانة لنا بكشف المقاصة العام اسم كل بنك. ويسجل في هذا الكشف إجمالي عدد الشيكات المقدمة، إجمالي عدد الشيكات المعادة وقيمتها واسم البنك وتاريخ الجلسة.
- يتوجه مندوب البنك إلى غرفة المقاصة بالبنك المركزي لحضور الجلسة الأولى ومعه الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى مرفقاً بها كشوفات شيكات مقاصة وكشف المقاصة العام.
- بعد عودة مندوب البنك من غرفة المقاصة بالبنك المركزي يقوم بتسليم الشيكات المسحوبة على البنك إلى الموظف المختص بقسم المقاصة الذي يقوم بدوره بمراجعة الشيكات المسحوبة على البنك من حيث صلاحية التاريخ، ومطابقة المبلغ كتابةً ورقماً، صحة التوقيع وكفاية الرصيد وإذا تبين له صحة هذه الشيكات يتم ختمها والتوقيع عليها من رئيس القسم.
- تدخل بيانات هذه الشيكات عبر شاشة الكمبيوتر وتخصم مبالغها من الحسابات الجارية للعملاء ويتم استخراج إشعارات خصم مدينة على العملاء.
- إذا لم تتوافر في بعض هذه الشيكات الأركان القانونية يتم إعادتها إلى مندوبي البنوك الأخرى في الجلسة الثانية.
- بعد عودة مندوب البنك من الجلسة الثانية للمقاصة وعه إشعارات الإضافة للشيكات المقبولة. يتم إدخال بيانات الشيكات المقبولة في شاشة الكمبيوتر لإضافتها للحسابات الجارية للعملاء، وهذا يعين خلق قاعدة بيانات مما يساعد على استخراج إشعارات إضافة للعملاء من أصل وصورة. ترسل الأصول للعملاء ويحتفظ بالصورة لأغراض المراجعة والحفظ بالأرشفة.

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات المقاصة في البنوك التجارية

لبيان الخطوات السابقة وأثرها على العمليات المالية في البنك، نورد فيما يلي القيود المحاسبية الواجب إجراؤها حسب ما تم توضيحه:

1. عند استلام الشيكات من العملاء وتنظيمها وترتيبها ووضعها في المغلفات:

3211	من ح / شيكات برسم التحصيل (مقاصة)	XXXX
	إلى ح / مودعي شيكات برسم التحصيل (مقاصة)	XXXX

2. عند عودة مندوب البنك من الجلسة الأولى:

فإن مدخلات النظام المحاسبي هي الشيكات المسحوبة على البنك من البنوك الأخرى والمخرجات هي إشعار الخصم من حساب جاري العميل في حالة سلامة الشيكات. أما عمليات التشغيل فتشمل التأثير على حساب جاري العميل في جانبه المدين وحساب البنك المركزي في جانبه الدائن ويجرى القيد التالي:

	من ح / جاري العميل	XXXX
	إلى ح / البنك المركزي	XXXX

3. عند عودة مندوب البنك من غرفة المقاصة في الجلسة الثانية:

فإن مدخلات النظام المحاسبي هي إشعار الإضافة من البنك المركزي بالشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى والمقبولة، ومخرجاته هي إشعارات الإضافة للعملاء من قبل البنك. أما عمليات التشغيل فتشمل التأثير على حسابي البنك المركزي في طرف المدين والحساب الجاري للعميل في الطرف الدائن ويجري القيد كالتالي:

	من ح / البنك المركزي	XXXX
	إلى ح / جاري العميل	XXXX

ومن ثم إلغاء القيد النظامي بالقيد الآتي:



XXXX	XXXX	من ح / شيكات تحصيل عملاء		
XXXX		إلى ح / شيكات تحت التحصيل مقاصة		

أما في حالة رفض الشيكات فلا يتم إضافة المبلغ في حساب العميل ويسلم الشيك للعميل مع نسخة من إشعار الخصم بمبلغ العمولة للشيكات المعادة ويجري القيد التالي:

XXXX	XXXX	من ح / جاري العميل		
XXXX		إلى ح / عمولة شيكات مقاصة		

4. في نهاية اليوم: يقوم المراجع الداخلي في قسم الحسابات بمراجعة معاملات المقاصة والتوقيع بما يفيد صحتها.

5. يتم حفظ الإشعارات والشيكات المسحوبة على البنك في الأرشيف.

مثال: باعت الشركة الوطنية بضاعة بمبلغ 6.526.855 دج واستلمت من عملائها شيكات بقيمة البضاعة المباعة وأودعتها حسابها الجاري لدى البنك الوطني الجزائري وهي:

1. ثلاث شيكات مسحوبة على القرض الشعبي الجزائري وتفاصيلها كما يلي:

- 978.500 دج بشيك رقم 83.

- 83.520 دج بشيك رقم 197.

- 97.000 دج بشيك رقم 407.

2. أربع شيكات مسحوبة على بنك التنمية المحلية وتفاصيلها كما يلي:

- 373.000 دج بشيك رقم 85.

- 174.850 دج بشيك رقم 405.

- 54.985 دج بشيك رقم 52.

- 860.000 دج بشيك رقم 17.

3. أربع شيكات مسحوبة على البنك الخارجي الجزائري وتفاصيلها كما يلي:

- 540.000 دج بشيك رقم 387.

- 178.000 دج بشيك رقم 25.

- 490.000 دج بشيك رقم 1035.

- 322.000 دج بشيك رقم 875.

4. أربع شيكات مسحوبة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتفاصيلها كما يلي:

- 770.000 دج بشيك رقم 495.

- 325.000 دج بشيك رقم 305.

- 580.000 دج بشيك رقم 1100.

- 700.000 دج بشيك رقم 925.

والمطلوب:

1. إدراج بيانات الشيكات المودعة في قسيمة إيداع شيكات مقاصة التي تعد في البنك الوطني الجزائري؟

2. إعداد كشوفات شيكات مقاصة التي تعد في البنك الوطني الجزائري؟

3. إجراء القيود اليومية عند الإيداع الذي يجريه البنك الوطني الجزائري؟

الحل

1. إدراج بيانات الشيكات المودعة في قسيمة إيداع شيكات مقاصة التي تعد في البنك الوطني الجزائري



المبالغ		اسم الساحب	البنك المسحوب عليه	رقم الشيك
دج	ف			
978.500	-		القرض الشعبي الجزائري	83
83.520	-		القرض الشعبي الجزائري	197
97.000	-		القرض الشعبي الجزائري	407
373.000	-		بنك التنمية المحلية	85
174.850	-		بنك التنمية المحلية	405
54.985	-		بنك التنمية المحلية	52
860.000	-		بنك التنمية المحلية	17
540.000	-		البنك الخارجي الجزائري	387
178.000	-		البنك الخارجي الجزائري	25
490.000	-		البنك الخارجي الجزائري	1053
322.000	-		البنك الخارجي الجزائري	875
770.000	-		بنك الفلاحة والتنمية الريفية	495
325.000	-		بنك الفلاحة والتنمية الريفية	305
580.000	-		بنك الفلاحة والتنمية الريفية	1100
700.000	-		بنك الفلاحة والتنمية الريفية	925
6.526.855	-	المجموع		
فقط ستة ملايين وخمسمائة وستة وعشرون ألف وثمانمائة وخمسة وخمسون دينار جزائري				
اسم المودع				
التوقيع				

2. إعداد كشوفات شيكات مقاصة التي تعد في البنك الوطني الجزائري

عدد الشيكات (3)		كشف شيكات المقاصة	بنك الجزائر الإدارة العامة للحسابات الجارية إدارة المقاصة	
تاريخ الجلسة:.....			رقم الشيك	مبلغ الشيك
		تاريخ الشيك	دج	ف
			978.500	-
			83.520	-
			97.000	-
إجمالي المبلغ المسحوب على القرض الشعبي الجزائري			1.159.020	-
فقط واحد مليون ومائة وتسعة وخمسون ألف وعشرون ديناراً جزائرياً				
البنك الوطني الجزائري		مدير	مستلم الشيك	



ف	دج		
-	770.000	495	
-	325.000	305	
-	580.000	1100	
-	700.000	925	
-	2.375.000	إجمالي المبلغ المسحوب على البنك الفلاحة والتنمية الريفية	
فقط اثنان مليون وثلاثمائة وخمسة وسبعون دينار جزائري			
مستلم الشيك		مدير	البنك الوطني الجزائري
		المقاصة	الختم.....

3. إجراء القيود اليومية عند الإيداع الذي يجريه البنك الوطني الجزائري

6.526.855	من ح / شيكات تحت التحصيل		
6.526.855	إلى ح / حسابات الجارية الدائنة		

المطلب الرابع: عملية المقاصة في البنك المركزي
أولاً: مفهوم غرفة المقاصة في البنك المركزي:

تعرف بأنها عبارة عن مكان في البنك المركزي يلتقي فيه مندوبي البنوك الأعضاء المشتركين فيها يومياً بهدف تبادل الشيكات التي بحوزتهم والمسحوبة على كل بنك من هذه البنوك. ويتم إجراء مقاصة بين قيمة تلك الشيكات من خلال الحسابات الجارية للبنوك الأعضاء المفتوحة لدى البنك المركزي، والجدير بالذكر بأن غرفة المقاصة تعقد جلساتها في اليوم مرتين تبدأ الجلسة الأولى صباحاً يسلم فيها مندوب كل بنك مندوبي البنوك الأخرى الشيكات المسحوبة على بنوكهم ويستلم منهم الشيكات المسحوبة على بنكه. وتبدأ الجلسة الثانية ظهراً لتسليم واستلام الشيكات المعادة بين مندوب البنك ومندوبي البنوك الأخرى والتي تم تسليمها في الجلسة الأولى.

ثانياً: وظيفة غرفة المقاصة في البنك المركزي

من خلال غرفة المقاصة في البنك المركزي يتم الآتي:

1. تبادل الشيكات المسحوبة على البنوك الأعضاء.
2. إجراء عمليات التسوية بين البنوك التجارية الأعضاء في غرفة المقاصة.

ثالثاً: الدورة المستندية لعمليات المقاصة في البنك المركزي

- يجتمع مندوبو البنوك في غرفة المقاصة بحيث يقوم مندوب كل بنك بتسليم أصل كشوفات شيكات مقاصة مع الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى لمندوبي البنوك الأخرى كل فيما يخص بنكه، كما يقوم باستلام أصل كشوفات شيكات مقاصة مع الشيكات المسحوبة على عملاء بنكه وإثباتها في خانة علينا بكشف المقاصة العام أما اسم كل بنك.
- يقوم مندوب البنك باستخراج النتيجة النهائية للمقاصة مع البنوك الأخرى بتحديد المبلغ الأكبر في جانب لنا أو علينا. فإذا كان المبلغ الإجمالي لنا أكبر من المبلغ الإجمالي علينا يتم خصم المبلغ الإجمالي علينا من المبلغ الإجمالي لنا لكي يصل إلى صافي المبلغ لنا. فمثلاً إذا كانت الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى لصالح بنكه هو 2.700.000 دج ومبالغ الشيكات المسحوبة على عملاء بنكه 2.300.000 دج فيقوم بإثباتها في خانة علينا بكشف المقاصة العام أمام اسم كل بنك ويقوم باستخراج النتيجة النهائية للمقاصة مع البنوك الأخرى.



ففي المثال السابق النتيجة النهائية لصالح البنك ولكي نصل إلى صافي المبلغ لنا نجري عملية الطرح $2.700.000 - 2.300.000 = 400.000$ دج
أما إذا كان المبلغ الإجمالي علينا أكبر من المبلغ الإجمالي لنا فإنه يتم خصم المبلغ الإجمالي لنا من المبلغ الإجمالي علينا لكي نصل إلى صافي المبلغ علينا.
فمثلاً إذا كانت مبالغ الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى $2.900.000$ دج ومبالغ الشيكات المسحوبة على البنك $3.200.000$ دج فإن نتيجة المقاصة هنا تكون لصالح البنوك الأخرى. ولكي يصل إلى صافي المبلغ علينا نجري عملية الطرح.

$$3.200.00 - 2.900.000 = 300.000 \text{ دج}$$

- يسلم مدير غرفة المقاصة أصل نموذج كشف المقاصة العام مع نموذج كشوفات شيكات المقاصة.
 - يعود مندوب البنك من غرفة المقاصة وعه الشيكات المسحوبة على بنكه والمقدمة من البنوك الأخرى ويتأكد منها في بنكه من حيث ملاءمتها وكفاية الرصيد وغير ذلك.
 - يعود مندوب البنك في الجلسة الثانية لتسليم الشيكات المعادة المسحوبة على بنكه ومعرفة نتيجة الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى.
- وبشأن نتيجة الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى واجه المندوب أحد الاحتمالين التاليين:
- الاحتمال الأول:** قبول الشيكات وخصم مبالغها من الحساب الجاري لدى البنوك المسحوب عليها الشيكات وتسليم مندوب البنك إشعار إضافة.
- الاحتمال الثاني:** عدم قبول الشيكات لأي سبب من الأسباب المعروفة وتسليم المندوب الشيكات المعادة لإعادتها لعملاء بنكه.

- بعد إتمام عملية تبادل الشيكات المعادة في الجلسة الثانية وإثباتها في كشف مقاصة عام. كما هو عليه الحال في الجلسة الأولى يقوم مدير المقاصة بالتوقيع على الكشف وتسليم نسخة لمندوب كل بنك.
- يقوم مدير غرفة المقاصة بتفريغ بيانات كشوفات المقاصة العام في كشف حركة المقاصة. حيث يسجل فيه رقم حساب البنك، اسم البنك، مبالغ الشيكات المسحوبة علينا من خانة (علينا) في كشوفات المقاصة العامة، ومبالغ الشيكات المسحوبة على الآخرين من خانة (لنا) في كشوفات المقاصة العامة.
- ويتم تسليم صورة من هذا الكشف لمندوب كل بنك من البنوك. أيضاً يتم إرسال صورة من نفس الكشف للبنك المركزي الذي يقوم بدوره بتحديد الرصيد الصافي للمقاصة لكل بنك على حده كما هو موضح في النموذج الآتي:

الرقم:.....		كشف شيكات المقاصة		بنك الجزائر الإدارة العامة للحسابات الجارية إدارة المقاصة	
التاريخ:.....					
أرصدة		الشيكات المسحوبة		اسم البنك	رقم الحساب
لنا	علينا	لنا	علينا		

- يقوم البنك المركزي بإرسال إشعارات إضافة للبنوك ذات الأرصدة الصافية الدائنة وإشعارات خصم للبنوك ذات الأرصدة الصافية المدينة.



- يتم تسوية حسابات البنوك عن طريق حساباتها الجارية الدائنة المفتوحة لدى البنك المركزي.
- يعود مندوب البنك بعد انتهاء الجلسة الثانية وعه النسخة الثانية من نموذج كشف المقاصة وصورة من كشف حركة المقاصة وإشعار الإضافة للشيكات المقبولة.

رابعاً: المعالجة المحاسبية لعمليات المقاصة في البنك المركزي:

بعد انتهاء الجلسة الثانية للمقاصة وإعداد كشف المقاصة العام والتوقيع عليه من قبل مدير غرفة المقاصة يتم إثبات القيود على النحو التالي:

الطريقة الأولى: توسط المقاصة

بالنسبة للبنوك التي نتيجتها في المقاصة دائنة:

أما البنوك التي نتيجتها مدينة فيجربى القيد الآتي:

XXXX		من ح/ المقاصة	
XXXX	XXXX	من ح / البنك (هـ)	
XXXX	XXXX	إلى ح / البنك (أ)	
XXXX	XXXX	ح/ البنك (و)	
XXXX	XXXX	ح/ البنك (ب)	
XXXX	XXXX	ح/ البنك (ز)	
XXXX	XXXX	ح/ البنك (ج)	
XXXX	XXXX	ح/ البنك (ح)	
XXXX	XXXX	ح/ البنك (د)	
XXXX	XXXX	إثبات المبالغ المستحقة للبنوك	
		إثبات المبالغ المستحقة على البنوك	
		<u>لحساب المقاصة</u>	

الطريقة الثانية: عدم توسط ح/ المقاصة

	XXXX	من ح / البنك (هـ)	
	XXXX	ح/ البنك (و)	
	XXXX	ح/ البنك (ز)	
	XXXX	البنوك	
	XXXX	ح/ البنك (ح)	
XXXX		إلى ح / البنك (أ)	
XXXX		ح/ البنك (ب)	
XXXX		ح/	
XXXX		ح/ البنك (د)	
		إثبات المبالغ المستحقة للبنوك الدائنة	
		البنوك الدائنة	
		البنك (ج)	

فيما يلي كشف حركة المقاصة ليوم 2009/01/05 لدى البنك المركزي:

الرقم:.....		كشف شيكات المقاصة		بنك الجزائر الإدارة العامة للحسابات الجارية إدارة المقاصة	
التاريخ:.....		الشيكات المسحوبة		اسم البنك	رقم الحساب
أرصدة		لنا	علينا		
لنا	علينا	لنا	علينا		
	1.800.000	1.000.000	2.800.000	البنك (أ)	
1.900.000		3.400.000	1.500.000	البنك (ب)	
1.400.000		2.900.000	1.500.000	البنك (ج)	
500.000		1.900.000	1.400.000	البنك (د)	
	200.000	1.700.000	1.900.000	البنك (هـ)	
	700.000	1.000.000	1.700.000	البنك (و)	
	700.000	1.900.000	2.600.000	البنك (ز)	
	400.000	2.100.000	2.500.000	البنك (ح)	
3.800.000	3.800.000	15.900.000	15.900.000	الإجمالي	

قيود اليومية في دفاتر البنك المركزي

له	منه	البيان		
		2009/01/05		
	3.800.000	من ح/ المقاصة		
1.500.000		إلى ح/ البنك (ب)		
1.400.000		ح/ البنك (ج)		
500.000		ح/ البنك (د)		
		<u>إثبات دائنية البنوك لصالحها</u>		
		2009/01/05		
	1.800.000	من ح / البنك (أ)		
	200.000	ح/ البنك (هـ)		
	700.000	ح/ البنك (و)		
	700.000	ح/ البنك (ز)		
	400.000	ح/ البنك (ح)		
3.800.000				



		إلى ح/ المقاصة		
		<u>إثبات مديونية البنوك التجارية</u>		

مثال (2):

في أول شهر فبراير 2009 ظهر كشف غرفة المقاصة لدى البنك المركزي كما يلي:

إضافة	اسم البنك	خصم
820.000	البنك الوطني الجزائري	960.000
640.000	بنك التنمية المحلية	400.000
1.560.000	القرض الشعبي الجزائري	1.350.000
330.000	البنك الخارجي الجزائري	640.000
3.350.000	المجموع	3.350.000

والمطلوب:

1. إثبات قيود اليومية التي تظهر في دفاتر البنك المركزي؟.
2. إجراء قيود اليومية العامة المتعلقة بعمليات المقاصة في دفاتر كل بنك من البنوك الأربعة؟.

الحل

تمثل خانة الإضافة الشيكات التي للبنوك طرف البنوك الأخرى، في حين تمثل خانة الخصم الشيكات المسحوبة عليها.

1. القيود التي يجريها البنك المركزي في دفتره.

المبالغ		البيان		
دائن	مدين			
		2009/02/01		
	960.000	من ح/ البنك الوطني الجزائري		
	400.000	ح/ بنك التنمية المحلية		
	1.350.000	ح/ القرض الشعبي الجزائري		
	640.000	ح/ البنك الخارجي الجزائري		
3.350.000		إلى ح/ المقاصة		
		<u>إثبات المبالغ المستحقة على البنوك لحساب</u>		
		<u>غرفة المقاصة</u>		
		2009/02/01		
	3.350.000	من ح / المقاصة		
860.000		إلى ح/ البنك الوطني الجزائري		
640.000		ح/ بنك التنمية المحلية		
1.560.000		ح/ القرض الشعبي الجزائري		



330.000		ح/ البنك الخارجي الجزائري <u>إثبات المبالغ المستحقة على غرفة المقاصة</u> <u>لحساب البنوك</u>		
---------	--	--	--	--

2. القيود التي يجريها كل بنك من البنوك الأربعة.

أ. القيود في دفاتر البنك الوطني الجزائري:

المبالغ		البيان		
دائن	مدين			
960.000	960.000	2009/02/01 1. الشيكات المسحوبة على البنك لصالح عملاء البنوك الأخرى ح/ الحسابات الجارية للعملاء إلى ح/ البنك المركزي <u>إثبات الشيكات المسحوبة على البنك والمقدمة عن طريق غرفة المقاصة</u>		
860.000	860.000	2009/02/01 2. الشيكات المقدمة من عملائه والمسحوبة على البنوك الأخرى من ح / البنك المركزي إلى ح/ الحسابات الجارية للعملاء <u>إثبات الشيكات المسحوبة لصالح عملائنا على بنوك أخرى والمقدمة عن طريق غرفة المقاصة</u>		

ب. القيود في دفاتر بنك التنمية المحلية:

المبالغ		البيان		
دائن	مدين			
400.000	400.000	2009/02/01 1. الشيكات المسحوبة على البنك لصالح عملاء البنوك الأخرى ح/ الحسابات الجارية للعملاء إلى ح/ البنك المركزي <u>إثبات الشيكات المسحوبة على البنك والمقدمة عن طريق غرفة المقاصة</u>		
640.000	640.000	2009/02/01 2. الشيكات المقدمة من عملائه والمسحوبة على البنوك الأخرى من ح / البنك المركزي		



640.000		إلى ح / الحسابات الجارية للعملاء <u>إثبات الشيكات المسحوبة لصالح عملائنا على بنوك أخرى والمقدمة عن طريق غرفة المقاصة</u>		
---------	--	---	--	--

ج. القيود في دفاتر القرض الشعبي الجزائري:

المبالغ		البيان		
دائن	مدين			
1.350.000	1.350.000	2009/02/01 1. الشيكات المسحوبة على البنك لصالح عملاء البنوك الأخرى ح/ الحسابات الجارية للعملاء إلى ح/ البنك المركزي <u>إثبات الشيكات المسحوبة على البنك والمقدمة عن طريق غرفة المقاصة</u>		
1.560.000	1.560.000	2009/02/01 2. الشيكات المقدمة من عملائه والمسحوبة على البنوك الأخرى من ح / البنك المركزي إلى ح / الحسابات الجارية للعملاء <u>إثبات الشيكات المسحوبة لصالح عملائنا على بنوك أخرى والمقدمة عن طريق غرفة المقاصة</u>		

د. القيود في دفاتر البنك الخارجي الجزائري:

المبالغ		البيان		
دائن	مدين			
640.000	640.000	2009/02/01 1. الشيكات المسحوبة على البنك لصالح عملاء البنوك الأخرى ح/ الحسابات الجارية للعملاء إلى ح/ البنك المركزي <u>إثبات الشيكات المسحوبة على البنك والمقدمة عن طريق غرفة المقاصة</u>		



		2009/02/01	
	330.000	<p>2. الشيكات المقدمة من عملائه والمسحوبة على البنوك الأخرى من ح / البنك المركزي</p>	
330.000		<p>إلى ح / الحسابات الجارية للعملاء <u>إثبات الشيكات المسحوبة لصالح عملائنا على بنوك أخرى والمقدمة عن طريق غرفة المقاصة</u></p>	

الفصل الثاني: تحصيل الشيكات وخصم الأوراق التجارية

المبحث الثالث: تحصيل الأوراق التجارية وخصمها

المطلب الأول: تعريف الكمبيالة وأهم وظائف قسم الأوراق التجارية

أولاً: تعريف الكمبيالة: الكمبيالة عبارة عن محرر أو سند مكتوب يتضمن تعهد من قبل محررها وهو الطرف (الأول) لأمر شخص (ثاني) هو المستفيد يتعهد بموجبه بدفع مبلغ محدد القيمة بتاريخ معين أو عند الإطلاع وغير معلق على شرط.

وينظم قانون الأوراق التجارية الضوابط المتعلقة باستخدام هذه الورقة سواء من الناحية الشكلية أو الموضوعية، كما ينظم القانون شروط انتقال (تظهير) هذه الورقة والإجراءات المتعلقة بتخلف المدين أو المتعهد بالدفع عند استحقاقها كما قد تتضمن الكمبيالة وجود كفيل بحيث يظهر أيضاً اسمه وتوقيعه وعنوانه، وبالتالي فإن الكمبيالة هي عبارة عن تسهيل ائتماني تستمد قوتها وقبولها من توقيعات الأفراد عليها.

أما سند السحب فهو عبارة عن محرر مكتوب وفق ضوابط منصوص عليها في القانون تتضمن أمراً صادراً من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع مبلغ معين بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند.

ثانياً: وظائف قسم الأوراق التجارية:

تعتبر الورقة التجارية (الكمبيالة، السفتجة) الأكثر شيوعاً وتداولاً ويعود بقاء تلك الورقة في التعامل إلى استخدامها في معاملات الأفراد ومنشآت الأعمال ضمن عمليات وأنشطة البيع بالتقسيط كبيع العقارات والسيارات والأجهزة حيث يقوم العميل المشتري بالتوقيع على كمبيالات تستحق الدفع في تواريخ لاحقة ومتفاوتة لضمان الدفع الأقساط المستحقة عليه في موعدها، ولتسهيل هذه العمليات يقوم البنك بتأدية الوظائف التالية:

1. استلام الكمبيالات من العملاء أو الفروع أو المراسلين والتأكد من استيفائها للشروط الشكلية والقانونية والموضوعية.
2. تدقيق المعلومات الصادرة عن العملاء بشأن الكمبيالات وحفظها مرتبه ومصنفة حسب الأصول.
3. إشعار العملاء بالاستلام واتخاذ الإجراءات اللازمة للخصم أو التحصيل أو الضمان.
4. متابعه إخطار المدينين قبل موعد استحقاق الكمبيالات بفترة كافية ومطالبتهم بالسداد واتخاذ إجراءات التقاضي أمام المحاكم في حاله رفض المدين السداد.
5. تنظيم ما يخص القسم من مستندات وإشعارات، وإعداد القيود المحاسبية اللازمة والكشوفات المحاسبية والإحصائية.
6. القيام بأعمال إعادة الخصم لدى البنك المركزي لغرض الحصول على سيوله اللازمة للبنك.

المطلب الثاني: الكمبيالات المودعة للتحصيل

يقوم أصحاب الكمبيالات بإيداع الكمبيالات لدى البنك حيث يقوم البنك لتحصيلها نيابة عنهم في تاريخ استحقاقها مقابل عمولة تسمى عمولة التحصيل.

أولاً: الدورة المستندية للكمبيالات المودعة في البنك للتحصيل

تتلخص الدورة المستندية لعملية التحصيل فيما يلي:

- يقوم العميل بتعبئة قسيمة إيداع (حافضة) كمبيالات للتحصيل من أصل وصورتين تشتمل على كل بيانات العميل.
- يقوم الموظف المختص بتدقيق الكمبيالات ومطابقتها مع قسيمة الإيداع ويسلم أصل قسيمة إيداع الكمبيالات للعميل.
- يقوم موظف مختص بحفظ الكمبيالات حسب تواريخ استحقاقها وذلك بعد تدقيقها مره أخرى.



- ترسل صورته من قسيمة الإيداع إلى الوحدة المحاسبية لتسجيلها في دفتر أليوميه المساعد للكمبيالات.
- يتم إرسال إشعارات وإخطارات للمدينين كل حسب عنوانه وذلك قبل موعد استحقاق الكمبيالة بأسبوع أو أكثر وذلك للتذكير بموعد السداد.
- في تاريخ الاستحقاق يقوم الموظف الذي تحفظ لديه الكمبيالات بعمل كشف بالكمبيالات التي تستحق السداد في ذلك التاريخ ويسلم الكشف إلى الموظف المختص بعملية التحصيل استعدادا لتحصيلها.
- عند حضور المدين من أجل السداد يتم تعبئه قسيمة إيداع نقدي إذا أراد السداد نقدا وترسل إلى موظف الصندوق لاستلام النقدية. مع ملاحظته أنه قد يقوم المدين بسداد قيمه الكمبيالة خصما من حسابه الجاري لدى البنك إذا كان عميلا للبنك.
- يستلم المدين نسخه من قسيمة الإيداع مع الكمبيالات المسددة ويقوم أمين الصندوق بتسجيل المبلغ في كشف النقدية الواردة.
- يقوم الموظف المختص بإعداد الملخص الكامل بالكمبيالات المسددة ويرسلها إلى الوحدة المحاسبية بعد أن يؤشر عليها بما يفيد السداد.
- تقوم الوحدة المحاسبية بتدقيق قسيمة الإيداع النقدي مع ملخص الكمبيالات المسددة والمؤشر عليها ثم يتم التسجيل في يوميه كمبيالات برسم التحصيل. ويعد كشف بالمصاريف والنفقات المتعلقة بعملية التحصيل وترسل إلى وحده التدقيق ليتم تدقيقها وإرسالها إلى قسم المحاسبة العامة.
- من واقع الكشوفات والملخصات الواردة إلى قسم المحاسبة يقوم قسم المحاسبة العامة بإجراء القيود اللازمة في اليوميه العامة.

ثانيا: المعالجة المحاسبية لعمليات الإيداع والتحصيل
أ. عند استلام كمبيالات التحصيل:

XXXX	XXXX	من ح/ كمبيالات برسم التحصيل إلى ح / مودعي كمبيالات برسم التحصيل		
------	------	---	--	--

ب. تحصيل عمولة البنك مقابل التحصيل:

XXXX	XXXX XXXX	من ح/ حسابات جارية للعميل أو ح/ الخزينة (الصندوق) إلى ح / العمولة		
------	--------------	---	--	--

ج. عند إرسال الكمبيالات للفروع أو المراسلين للتحصيل:

XXXX	XXXX XXXX	من ح/ الفروع (كمبيالات مرسلة للتحصيل) أو ح/ المراسلين (كمبيالات مرسلة للتحصيل) إلى ح /كمبيالات مرسلة للتحصيل		
------	--------------	--	--	--

د. عند التحصيل يجرى القيد التالي:



XXXX	XXXX	من ح / الحسابات الجارية (المسحوب عليه)		
	XXXX	أو ح / الخزينة (إذا تم الدفع في خزينة البنك)		
	XXXX	ح / الفروع (إذا تم التحصيل من قبل الفرع)		
	XXXX	ح / المراسلين (إذا تم التحصيل من قبل بنك مراسل) إلى ح / الحسابات الجارية (العميل)		

هـ. إلغاء القيود النظامية (بشكل كلي أو جزئي حسب المبلغ المحصل) كالاتي:

XXXX	XXXX	من ح / مودعي الكمبيالات برسم التحصيل إلى ح / كمبيالات برسم التحصيل		
------	------	--	--	--

XXXX	XXXX	من ح / كمبيالات مرسله للتحصيل إلى ح / الفروع (كمبيالات مرسله للتحصيل) ح / المراسلين (كمبيالات مرسله للتحصيل)		
------	------	--	--	--

و. في حالة تخفيض العمولة السابق خصمها من العميل وقيد جزء من قيمتها لصالح الفروع أو المراسلين إذا تم التحصيل من قبلهم حسب القيد التالي:

XXXX	XXXX	من ح / العمولة إلى ح / الفروع ح / المراسلين		
------	------	---	--	--

1. حالة رفض المدين (المسحوب عليه) سداد قيمة الكمبيالات: في هذه الحالة يتم إجراء القيود المحاسبية التالية:

XXXX	XXXX	من ح / مصروفات البروتستو (احتجاج لعدم الوفاء) إلى ح / الخزينة (الصندوق) (إثبات دفع قيمة البروتستو) (احتجاج لعدم الوفاء)		
------	------	---	--	--



XXXX	XXXX	من ح / الحسابات الجارية (العملاء) إلى ح / مصروفات البروتستو (احتجاج لعدم الوفاء) (إثبات تحميل قيمة البروتستو) (احتجاج لعدم الوفاء) على الحسابات الجارية للعملاء		
XXXX	XXXX	من ح / مودعي الكمبيالات برسم التحصيل إلى ح / كمبيالات برسم التحصيل (إثبات إلغاء قيمة الكمبيالات المودعة للتحصيل)		

1. حالة رفض المدين (المسحوب عليه) سداد قيمة الكمبيالات السابق إرسالها للفرع أو المرسلين:

XXXX	XXXX	من ح / الحسابات الجارية (العملاء) إلى ح / الفروع (إثبات دفع قيمة البروتستو) (احتجاج لعدم الوفاء) من قبل الفروع وتحميل قيمتها على الحسابات الجارية		
------	------	--	--	--

XXXX	XXXX	من ح / كمبيالات مرسلة للتحصيل إلى ح / الفروع أو المرسلين (كمبيالات مرسلة للتحصيل) (إلغاء القيد النظامي المتعلق بإرسال الكمبيالات للفروع)		
------	------	--	--	--

XXXX	XXXX	من ح / مودعي كمبيالات رسم التحصيل إلى ح / كمبيالات رسم التحصيل (إلغاء القيد النظامي المتعلق باستلام الكمبيالات)		
------	------	---	--	--

مثال:

في 2008/3/1 كان رصيد الحساب الجاري الدائن لشركه عدنان وإخوانه لدى البنك الوطني الجزائري فرع الجلفة دائما بمبلغ 600.000 دج. وفيما يلي بعض العمليات الخاصة بالكمبيالات المودعة للتحصيل لدى البنك خلال شهر مارس:

1. في 3/1 أودعت شركه عدنان وإخوانه في البنك ثلاث كمبيالات بيانها كما يلي:
 - الأولى بمبلغ 50.000 دج مسحوبة على عصام وإخوانه وتستحق السداد في 2008/01/20.
 - الثانية في مبلغ 100.000 دج مسحوبة على محلات حنين وتستحق السداد بعد شهر.
 - الثالثة بمبلغ 80.000 دج مسحوبة على شركه حسان وإخوانه وتستحق السداد بعد شهرين.
 وقد بلغت عمولة التحصيل 2%
2. في 3/5 أرسل البنك الكمبيالة الثانية إلى فرع الأغواط لتحصيلها.
3. في 3/6 سحبت شركه عدنان وإخوانه الكمبيالة الثالثة.



4. في 3/20 تم تحصيل قيمه الكمبيالة الأولى نقدا وقد أضاف البنك قيمتها إلى حساب جاري الشركة لديه.
5. في 3/31 رفض المدين (محلات حنين) سداد قيمه الكمبيالة الثانية المرسله إلى فرع الأغواط، حيث قام الفرع بدفع مصاريف البروتستو 800 دج.
- والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر البنك الوطني الجزائري فرع الجلفة.
- الحل:**

تمهيد للحل:

- عمولة التحصيل = إجمالي قيمه الكمبيالات x نسبه العمولة.
 $4600 = 0.02 * 230.000$ دج
- عمولة تحصيل فرع الأغواط = $100.000 * 0.02 = 2000$ دج

قيود اليومية:

المبالغ		البيان		
دائن	مدين			
230.000	230.000	2008/3/1 من ح / كمبيالات برسم التحصيل إلى ح / أصحاب كمبيالات برسم التحصيل <u>إجراء قيد نظامي بقيمه الكمبيالات المودعة للتحصيل</u>		
4600	4600	2008/03/01 من ح / الحسابات الجارية الدائنة (شركه عدنان وإخوانه) إلى ح / عمولة تحصيل كمبيالات <u>إثبات عمولة تحصيل كمبيالات شركه عدنان وإخوانه</u>		



100.000	100.000	2008/3/5 من ح/ فرع الأغواط كمبيالات برسم التحصيل إلى ح/ كمبيالات برسم التحصيل إجراء قيد نظامي بالكمبيالة المرسلة إلى فرع الأغواط		
80.000	80.000	2008/3/6 من ح/ أصحاب كمبيالات برسم التحصيل إلى ح/ كمبيالات برسم التحصيل إجراء القيد النظامي للإيداع بقيمه الكمبيالة المسحوبة من قبل شركه عدنان و إخوانه		
50.000	50.000	2008/3/20 من ح/ الصندوق إلى ح/ كمبيالات محصله إثبات تحصيل قيمة الكمبيالة الأولى		
50.000	50.000	2008/3/20 من ح/ كمبيالات محصله إلى ح/ الحسابات الجارية (شركه عدنان وإخوانه) إضافة قيمه الكمبيالة الأولى المحصلة إلى حساب شركه عدنان وإخوانه		
50.000	50.000	2008/3/20 من ح/ أصحاب كمبيالات برسم التحصيل إلى ح/ كمبيالات برسم التحصيل إلغاء القيد النظامي بقيمه الكمبيالات الأولى المحصلة		
800	800	2008/3/31 من ح/ مصاريف البروتستو إلى ح/ فرع الأغواط إثبات مصاريف البروتستو التي دفعها فرع الأغواط نتيجة		



		رفض محلات حنين سداد قيمه الكمبيالة الثانية		
800	800	2008/3/31 من ح/الحسابات الجارية الدائنة (شركة عدنان وإخوانه) إلى ح/ مصاريف البروتستو تحميل شركة عدنان وإخوانه لمصاريف البروتستو التي دفعها فرع الأغواط		
100.000	100.000	2008/3/31 من ح/كمبيالات برسم التحصيل إلى ح/ فرع الأغواط كمبيالات برسم التحصيل إلغاء قيد إرسال الكمبيالة الثانية إلى فرع الأغواط		
100.000	100.000	2008/3/31 من ح/أصحاب كمبيالات برسم التحصيل إلى ح/ كمبيالات برسم التحصيل إلغاء القيد النظامي للإيداع بقيمه الكمبيالة الثانية المرفوضة		
2000	2000	2008/3/31 من ح/عمولة تحصيل كمبيالات لفرع الأغواط إلى ح/ فرع الأغواط احتساب عمولة الفرع بواقع 2% من الكمبيالة الثانية المرفوضة		
2000	2000	2008/3/31 من ح/عمولة تحصيل كمبيالات إلى ح/ عمولة تحصيل كمبيالات فرع الأغواط تخفيض عملوه تحصيل الكمبيالات بقيمه عمولة تحصيل فرع الأغواط		



المطلب الثالث: عمليات خصم الأوراق التجارية (الرباعي، السميري، و الهيثمي، 2011) ص ص 114 - 116

يعد خصم الكمبيالات نوع من أنواع التسهيلات الائتمانية المباشرة التي يقدمها البنك لعملائه، ويتم ذلك من خلال قيام البنك بدفع قيمة الكمبيالة الحالية للعميل قبل تاريخ استحقاقها وبالتالي فإن القيمة الحالية للكمبيالة تقل عن قيمتها الاسمية بمقدار معدل الفائدة المتفق عليه بالإضافة إلى عمولة مقابل قيام البنك بالتحصيل. وتعرف الفائدة والعمولة معا بمصاريف الخصم. ويتم احتساب الفائدة كما يلي:

$$\text{الفائدة} = \text{القيمة الاسمية للكمبيالة} \times \text{معدل الفائدة} \times \text{المدة}$$

وتحسب المدة من تاريخ خصم الكمبيالة إلى تاريخ استحقاقها. أما بالنسبة للعمولة فتحسب كما يلي:

$$\text{العمولة} = \text{القيمة الاسمية للكمبيالة} \times \text{نسبه العمولة}$$

وتجدر الإشارة إلى أنه ينتج عن عملية خصم الكمبيالة انتقال ملكيتها إلى البنك وله حرية التصرف فيها.

أولاً: الدورة المستندية لخصم الكمبيالات

تتلخص الدورة المستندية لخصم الكمبيالة فيما يلي:

- يقوم العميل بتعبئة قسيمة خصم كمبيالات من أصل وعدد من الصور تقدم للموظف المختص الذي يقوم بتدقيقها.
- يقوم موظف آخر بتدقيق الكمبيالات المخصوصة ويعد كشف بها ويسلم للعميل أصل القسيمة.
- ترسل صورته من القسيمة إلى قسم الحسابات الجارية لإضافة القيمة الصافية لرصيد العميل إذا طلب إضافتها إلى حسابه الجاري. أما إذا طلبه قبض القيمة نقدا فترسل الصورة إلى قسم النقدية وذلك لدفع القيمة الصافية له ويتم إثبات ذلك في يومية الحسابات الجارية أو في يوم الصندوق وفي كشف حركه النقدية الصادره.
- ترسل صورته من القسيمة إلى موظف آخر لحفظها وفق ترتيب تواريخ استحقاقها.
- ترسل صورته من القسيمة إلى الوحدة المحاسبية هي ليتم تدقيقها مره أخرى وتسجيلها في دفتر يومية الكمبيالات المخصوصة.
- تقوم الوحدة المحاسبية باعدا كشف بملخص الكمبيالات المخصوصة يدقق ويرسل إلى قسم المحاسبة العامة ليتم إثبات ذلك في دفتر اليومية العامة والترحيل إلى دفتر الأستاذ العام.

ثانياً: المعالجة المحاسبية لخصم الكمبيالات في نفس البنك الذي قدمت إليه

تتم المعالجة المحاسبية لخصم الكمبيالات كما يلي:

أ. عند تقديم الكمبيالات لخصم:

إذا قدم العميل الكمبيالة أو الكمبيالات إلى البنك لخصمها ولم يتم خصمها في نفس اليوم الذي قدمت فيه، ففي هذه الحالة يتم إجراء قيد نظامي بها كما يلي:

XXXX	من ح / كمبيالات برسم الخصم	XXXX
XXXX	إلى ح / أصحاب كمبيالات برسم الخصم	

ب. عند خصم الكمبيالات:

وفي تاريخ عملية الخصم يتم إثبات ذلك كما يلي:

XXXX	من ح / كمبيالات مخصصه	XXXX
XXXX	إلى ح / مصاريف الخصم	
	ح / الصندوق أو الحسابات الجارية (حسب رغبة العميل)	

وفي نفس التاريخ يتم إلغاء القيد النظامي كما يلي:



XXXX	XXXX	من ح / أصحاب كمبيالات برسم الخصم		
XXXX		إلى ح / كمبيالات برسم الخصم		

أما إذا قدم العميل الكمبيالات إلى البنك لخصمها وتم خصمها مباشرة أي في نفس اليوم الذي قدمت فيه، ففي هذه الحالة يجرى قيد الخصم فقط ولا داعي لإجراء القيد النظامي.

ت. في تاريخ استحقاق الكمبيالات المخصومة:

إذا كانت الكمبيالات المخصومة أو بعضها باقيا لدى البنك (الفرع) الذي قام بخصمها حتى تاريخ الاستحقاق فإنه قد يتمكن البنك من تحصيل قيمتها وقد لا يتمكن (رفض المدين سداد قيمه الكمبيالة).

1. إذا تمكن البنك من تحصيل الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق: في هذه الحالة يتم إثبات عملية التحصيل كما يلي:

XXXX	XXXX	من ح / الصندوق أو الحسابات الجارية		
XXXX		إلى ح / كمبيالات مخصومة		

2. إذا لم يتمكن البنك من تحصيل قيمه الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق: عندما يرفض المدينين (المسحوب عليهم) الكمبيالات المخصومة تتم المعالجة المحاسبية كما يلي:
أ. يقوم البنك بعمل محضر عدم الوفاء وإثبات المصاريف المتعلقة بذلك كما يلي:

XXXX	XXXX	من ح / مصاريف البروتستو		
XXXX		إلى ح / الصندوق		

ب. مطالبه العميل الذي خصم الكمبيالة لدى البنك بقيمه الكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو وخصمها من حسابه الجاري كما يلي:

XXXX	XXXX	من ح / الحسابات الجارية الدائنة		
XXXX		إلى ح / مصاريف على البروتستو		
XXXX		ح / كمبيالات مخصومة		

1. المعالجة المحاسبية لخصم الكمبيالات المرسلّة إلى الفروع:

ويحدث ذلك عندما يقوم البنك (الفرع) الذي خصم الكمبيالات بإرسال بعضها إلى فروع أخرى للتحصيل فإنها المعالجة المحاسبية تتم كما يلي وذلك في دفاتر البنك الذي أرسل الكمبيالة إلى الفرع:
أ. عند إرسالها إلى الفروع:

XXXX	XXXX	من ح / الفروع		
XXXX		إلى ح / كمبيالات مخصومة مرسلّة		

ب. في تاريخ الاستحقاق: تبقى الكمبيالات لدى الفروع حتى تاريخ الاستحقاق حيث قد تحصل أو ترفض.

1. تمكن الفرع من تحصيل الكمبيالة المرسلّة إليه: في هذه الحالة تتم المعالجة المحاسبية

كما يلي:

■ إثبات عملية التحصيل:



XXXX	XXXX	من ح/كمبيالات مخصومة مرسله إلى ح / كمبيالات مخصومة		
------	------	---	--	--

■ احتساب عمولة التحصيل للفرع:

XXXX	XXXX	من ح / عمولة الفرع إلى ح / الفرع		
------	------	-------------------------------------	--	--

■ تخفيض م. الخصم بقيمه عمولة الفرع:

XXXX	XXXX	من ح / م. الخصم إلى ح / عمولة الفرع		
------	------	--	--	--

2. عدم تمكن الفرع من التحصيل:

إذا رفض المدين سداد الكمبيالة للفروع ففي هذه الحالة يقوم الفرع بإجراء البروتستو وتتم المعالجة المحاسبية كما يلي في دفاتر البنك الذي أرسلها إلى ذلك الفرع:

■ مطالبه العميل الذي قدم الكمبيالة للخصم بقيمه الكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو ويتم إثبات ذلك بالقيود التالي:

XXXX	XXXX	من ح / الحسابات الجارية (العميل...) إلى ح / الفرع (بمصاريف البروتستو) ح/كمبيالات مخصومة		
------	------	---	--	--

■ إلغاء قيد الإرسال (تخفيض مديونية الفرع):

XXXX	XXXX	من ح/كمبيالات مخصومة مرسله إلى ح / الفرع		
------	------	---	--	--

